الفصل الثالث

السعودية .. ومحاولات التوصل

إلى حل الأزمة اليمنية

1964_1966

السعودية ومؤتمر "أركويت" بالسودان ١٩٦٥.

الانقسام الجمهوري ١٩٦٥.

مؤتمر "خمر" في مايو ١٩٦٥.

السعودية ومؤتمر الطائف أغسطس ١٩٦٥.

السعودية ومؤتمر "جدة" أغسطس ١٩٦٥.

مؤتمر "الجند" أكتوبر ١٩٦٥.

الدور السعودي في مؤتمر "حرض" نوفمبر ١٩٦٥.

عودة الخلاف بين الأطراف المعنية

اتفاقية الكويت أغسطس ١٩٦٦.

obeikandl.com

obeikandl.com

لقد فرض الصراع العسكري في اليمن بين النظام الجمهوري المدعوم عسكرياً ومالياً من الجمهورية العربية المتحدة، والقوى المتمردة الملكية المدعومة عسكرياً ومالياً من المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية وقوى أجنبية أخرى على أن يكون للمنظمات الدولية والإقليمية جهود في الفصل بين المتحاربين.

وفي يناير ١٩٦٤م انعقد المؤتمر الأول للقمة العربية في القاهرة في إطار الجامعة العربية، وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر العربي كان الغاية الأصلية من عقده، هو العمل العربي المشترك ضد مخططات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن. إلاّ أن موضوع الأزمة اليمنية فرض نفسه على القادة العرب المجتمعين بالقاهرة. وأثناء هذا المؤتمر مارس كل من رئيس العراق والجزائر ـ كما سبق الإشارة في الفصل السابق ـ دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة ومحاولة إقناع المملكة السعودية بالإعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن، مما سهل عملية انسحاب القوات التابعة لمصر من أراضي اليمن، مع إيقاف كل المساعدات المقدمة من حكومة الرياض إلى المتمردين الملكيين اليمنيين[1].

وفي كواليس مجلس جامعة الدول العربية، التقى الرئيس السلال بالملك سعود، وشرح الرئيس السلال للملك سعود ظروف ثورة اليمن. وأكد دلائل حسن الجوار والعلاقات الطيبة بين اليمن والسعودية وضرورة الثورة اليمنية لأنهم كانوا يعيشون في القرون الوسطى .. كما جرى لقاء آخر بين الرئيس السلال والملك حسين. وكان من نتيجة هذه المباحثات أن أذاعت وزارة الخارجية الأردنية بياناً، أعلنت فيه أن الحكومة الأردنية قررت الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن. وصرحت وزارة الخارجية الأردنية، أن وزير الخارجية "أنطوان عطا الله" قد أجرى مباحثات مع "محمد أحمد نعمان" ـ وزير خارجية اليمن ـ حول الوسائل التي تتخذ للاعتراف رسمياً بحكومة الجمهورية العربية اليمنية[2].

---

١ بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧، ص١١٩.

٢ مجلة آخر ساعة: العدد ١٥٢٦، الموافق (٢٢ يناير ١٩٦٤).

وجاءت المبادرة السلمية الثانية في أزمة اليمن في ٢٢ يوليو ١٩٦٤، عندما اعترفت الأردن بالجمهورية العربية اليمنية. وعقب انعقاد القمة العربي الثاني في سبتمبر ١٩٦٤م في الإسكندرية، جرى لقاء بين كل من الأمير فيصل رئيس الوزراء للمملكة العربية السعودية، والرئيس جمال عبد الناصر .. واتفقا على التعاون الكامل فيما بينهما، والتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة اليمنية. كان ذلك مقدمة لمؤتمر "أركويت"[١]. بالسودان ويشير "أحمد يوسف"[٢] إلى تلك النتائج وتتبلور على النحو التالي:

أولاً: تتعاون القيادتان المصرية والسعودية في حل الخلافات بين الأطراف المتنازعة في اليمن والاتفاق في الوصول إلى حل الخلافات القائمة بالطرق السلمية.

ثانياً: تعاون الدولتان في جميع الميادين والظروف مادياً ومعنوياً.

ولقي الاتجاه المصري السعودي معارضة شديدة في أوساط كل من التيارين الجمهوريين الراديكاليين من جانب والمحافظين من جانب آخر وهما معاً رفضا الاعتراف بالملكيين كطرف كامل الحقوق في النزاع القائم في اليمن، مستندين في ذلك إلى اعتراف غالبية سكان اليمن بالنظام الجمهوري وكذلك اعتراف معظم دول العالم بالجمهورية[٣].

ويعلق الكاتب السياسي - المصري - "إحسان عبد القدوس" في افتتاحيته بمجلة روز اليوسف[٤] " إن العلاقات بين السعودية واليمن، قائمة على أزمة ثقة لا أكثر، والسعودية لم تناصر البدر عقب ثورة اليمن، مناصرة شخصية، ولكنها ناصرته لأنه كان يمثل نظاماً تطمئن إليه على حدودها، وعلى نفوذها في المنطقة، ثم لأن ثورة اليمن قامت والمناخ العربي مضطرب، والعلاقة بين السعودية ومصر تجتاز فترة

---

١ أركويت: هي ضاحية قرب "بورسودان".

٢ الدور المصري في اليمن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨١، ص٣٤٩.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٩٤، ص٧٣.

٤ مجلة روز اليوسف: العدد ١٨٩٣، السنة ٣٩، الموافق (٢١ سبتمبر ١٩٦٤)، ص١

توتر حاد، وزاد قلقها المبادرة السريعة من جانب مصر لتأييد هذه الثورة، وبلغت الأزمة مداها .. وجاء بيان اللقاء السعودي المصري لاستعادة هذه الثقة.

ويشير "إدجار أوبالانس[1]" إلى نقطتين هامتين في الاتفاق الثنائي بين مصر والسعودية، الأولى حددت فترة الهدنة إلى سبعة أشهر، تمتنع خلالها المملكة السعودية عن تزويد أتباع الإمام البدر بأي دعم مادي أو معنوي، كما تبدأ مصر سحب قواتها العسكرية التي تقدر بنحو أربعين ألف مقاتل تعمل في مساندة الجمهوريين. وتضمنت النقطة الثانية، أن تسعى كل من الدولتين إلى استبدال الإمام البدر - المخلوع - والرئيس السلال، رئيس الجمهورية اليمنية، بشخص آخر. كما ينبغي تشكيل حكومة يمنية جديدة تتضمن بعض الملكيين، ولكن من غير أعضاء الأسرة الملكية الإمامية.

ومن مقدمات مؤتمر "أركويت" هو ما أوضحه البيان المشترك الذي جاء عقب لقاء بين الرئيس جمال عبد الناصر، والأمير فيصل آل سعود، إلى:

التعاون بين مصر والسعودية، في حل الخلافات القائمة بين الأطراف المتنازعة في اليمن.

توسط الدولتين في التهيئة للوصول لحل الخلافات القائمة في اليمن بالطرق السلمية.

الاتفاق على التعاون المتبادل بين الدولتين في جميع الميادين[2].

وتنفيذاً لما أتفق عليه في القاهرة، بين الرئيس جمال عبد الناصر، والأمير فيصل، انعقد المؤتمر بالسودان في الفترة من ٢٩ أكتوبر وحتى ٢ نوفمبر ١٩٦٤.

ولكن السؤال هو ما هي طبيعة مؤتمر أركويت؟ الملاحظ أن نتائج الاجتماع

---

١ اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة: عبد الخالق محمد لاشين، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠، هامش: الكتاب .. المترجم، ص٢٢٤.

٢ الأهرام: ٥ سبتمبر ١٩٦٤، البيان الرسمي عن المحادثات التي أجريت بين الرئيس عبدالناصر والأمير فيصل..

تمثلت بشيئين اثنين هما: وقف إطلاق النار، والثاني البدء في حوار في إطار مؤتمر شعبي، تحدد أشخاصه من قبل قوى المعارضة وحكومة صنعاء، تحت إشراف سعودي ومصري[1].

وتشير جريدة أم القرى[2] ـ السعودية ـ إلى أهم بنود الاتفاق في مؤتمر أركويت، حيث حدد الاتفاق ساعة الصفر في وقف إطلاق النار، ابتداءً من تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الاثنين الموافق التاسع من شهر نوفمبر ١٩٦٤م.

وتم الاتفاق على عقد مؤتمر وطني في مدينة يمنية في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤م لوضع الأسس الكفيلة بحل الخلافات القائمة، بالطرق السلمية لاستقرار الأمور في اليمن. كما حدد المؤتمرون صفات الشخصيات اليمنية التي يحق لها حضور هذا المؤتمر الوطني ويزيد عددها على مائة وتسعة وستين شخصاً من العلماء والمشايخ والقادة العسكريين وأهل الرأي والخبرة من أهل الحل والعقد.

وتضيف مجلة روز اليوسف[3]، إلى أن المؤتمر يتكون على أساس مستويين للتمثيل: تمثيل المحافظات اليمنية السبع بنسبة ثلاثة بالتعيين من كل محافظة، كما يتم تمثيل الفئات اليمنية المختلفة على الوجه الآتي: ـ ٦٣ عضواً من العلماء. ـ ٦٣ عضواً من مشايخ القبائل. ـ ٤٣ عضواً من المستنيرين أي العسكريين والمثقفين والتجار. وبهذا تجنب المؤتمر أن يتم تكوينه على أساس الاعتراف بالانقسامات العرقية، ما بين قحطانيين وعدنانيين (هاشميين).

ويكاد السؤال يكرر نفسه بشكل آخر عن ما هي صلاحيات المؤتمر المزمع قيامه؟ وكان الافتراض القائم هو أن المؤتمر ليس له صلاحية أن يناقش نظام الحكم، باعتبار أن المؤتمر سوف يعقد في نطاق الجمهورية، كذلك كان المتوقع أن يقرر المؤتمر تحويل نفسه إلى جمعية تأسيسية، وفي هذه الحالة يلغى الدستور

---

١ انظر: أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٣٥١.

٢ جريدة أم القرى ـ مكة المكرمة، الموافق (٦ نوفمبر ١٩٦٤)

٣ مجلة روز اليوسف ـ القاهرة ـ، العدد ١٩٠١، الموافق (الإثنين ١٦ نوفمبر ١٩٦٤).

اليمني المؤقت وتتولى الجمعية التأسيسية وضع دستور جديد وتشكيل حكومة جديدة.

ويعلق "أحمد حمروش"[1] بأن غلاة الجمهوريين أعلنوا رفضهم الجلوس مع أحد من الأسرة المالكة لجرائمهم السابقة التي ارتكبوها .. كما أن الإمام البدر، لم يقبل من الجهة الأخرى وقف إطلاق النار. ونتيجة لذلك لم يمض قرابة شهر واحد حتى خرج على اتفاق وقف إطلاق النار الملكيون من الجبال، وهاجموا الجيش المصري في مواقعه التي كان يعسكر فيها قرب الحدود .. وعاد الملكيون للقتال من جديد. على الرغم من أن مؤتمر "أركويت" قد شدد على ضرورة عقد المؤتمر الوطني.

إلاّ أن المؤتمر الوطني لم ينعقد في الزمن المحدد له، وقد تأجل لمدة أسبوع واحد. وفي ١٣ ديسمبر تقرر تأجيله إلى أجل غير مسمى. وكان الجمهوريون قد اقترحوا مدينة "حرض" مكاناً لعقد المؤتمر الوطني المقترح، وأصروا على أن يكون ثلاثة أخماس مندوبيه من بين الجمهوريين. كما اقترح الملكيون تحديد مكان المؤتمر الوطني المتفق عليه في مدينة "صعدة" ـ قلعة الفكر الزيدي التقليدي ـ على أن يكون عدد المندوبين متساوياً مع الجمهوريين[2].

ومن الملاحظ أن الجمهوريين والملكيين قد اختلفوا في تفسير اتفاقية "أركويت" الأمر الذي كان من الطبيعي أن يعيق التقيد والالتزام بها، فقد رأى الجمهوريون بأن المؤتمر المزمع إقامته لا يملك الحق في مناقشة شكل الدولة في اليمن. لأن الجمهورية أصبحت ثابتة، وللمؤتمر تأكيد انتصار النظام الجمهوري فقط .. ومع ذلك فقد اتهم الرئيس عبدالله السلال، الوفد الجمهوري الذي وقع على اتفاقية أركويت، بتقديم تنازلات كبيرة للملكيين. ورفض الملكيون الاعتراف

---

١ قصة ثورة ٢٣ يوليو: عبد الناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٧٦، ص٢٤٣.

٢ إدجار أو بالانس: اليمن الثورة والحرب، مرجع سابق، ص٢٢٤.

بالنظام الجمهوري ورأوا بأن مسألة شكل الدولة يجب أن يتم البت فيه عن طريق الاستفتاء الشعبي العام. وهذه الاختلافات حالت دون انعقاد المؤتمر المتفق عليه[1].

وفي نوفمبر ١٩٦٤ عاد الملكيون للقتال من جديد وهاجموا المناطق التي كانت تحت سيطرة القوات الجمهورية. ويشير الباحث الأمريكي "جريجري جويس"[2] إلى أن الزعماء الجمهوريين الذين تم استبعادهم سيعملون على أرض المعركة، ومنع أية إمكانية لانعقاد مؤتمر للتسوية في اليمن.

ويوضح أحد أبرز عناصر المعارضة لمؤتمر أركويت[3]، على أن المؤتمر الجمهوري هو الصيغة التي يمكن أن تحل المشاكل المتولدة على الأسلوب المصري الذي اتبع في اليمن. فالقوى الثورية من القبائل والفلاحين والتجار والجيش هي التي ترفض قرارات "أركويت" من وجهة نظر الشخصيات المختلفة في رؤاها مع الرئيس السلال لأن الشعب لا يعترف بالواقع الملكي المباد .. فالشعب لا يمكن أن يقبل في الاتفاق جانباً جمهورياً وآخر ملكياً.

وفي الوقت نفسه صرح مندوب اليمن الدائم في الجامعة العربية، أن ممثلي الجانب الملكي وعلى رأسهم "البدر" هم الطرف الآخر في الاتفاق .. وعلى أثر ذلك طالبت المعارضة، بضرورة عقد مؤتمر جمهوري لحل المشاكل المتولدة عن الأسلوب

---

١ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٧٤.

٢ العلاقات اليمنية السعودية، بين الماضي والمستقبل الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية، ترجمة: سامية الشامي، وطلعت غنيم حسن، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣، ص١٠٧.

٣ عبد الإله عبد الله: نكسة الثورة في اليمن، الكويت، دار القلم، ص١٨٠: ويشير (مدير مكتب الرئيس السلال: محمد علي الشهاري في كتابه: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ قيام ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وحتى ١٣ يوليو ١٩٧٤م، عدن، مطابع الهمداني، ١٩٩٠م، ص ٨٤، إلى أن الذي ألف كتاب "نكسة الثورة في اليمن الذي طبع في سوريا على حساب حزب البعث، ليس الاسم المستعار "عبد الإله عبد الله "وإنما فريق عمل من الإخوان المسلمين، والبعثيين، على رأسهم "أحمد الشجني" وعبدالملك الطيب، وعبد العزيز المقالح " .. ويلاحظ الباحث، أن الكتاب، ط١ طبع في الكويت، دار القلم، وقد أشار، عبد الملك الطيب أنه مؤلف الكتاب، وأن اسم عبد الإله عبد الله هو اسم مستعار، وضع في ظرف كان يقتضي التخفي من السلال والمصريين.

المصري الذي اتبع في اليمن. كما حددت عناصر من أطراف المعارضة معالم الحلول.. وتتمثل في مفهومها بالتفاوض مع القبائل المتمردة .. ويضيف أحد أطراف المعارضة[1]، في كتابه "نكسة الثورة اليمنية": "أن قبائلنا قد حلت جميع القضايا المتعلقة بنزاعاتها دون أن تكون لهذه النزاعات الصيغة السياسية التي يحاول اتفاق آركويت وضع مبادئها في الصيغة التي طرحها". والملاحظ أن وجهة النظر هذه تنسحب على المؤيدين لحزب "البعث" واتجاه القبائل الموالية للإمام البدر، ولم تمثل رأي السلال ورفاقه، على الرغم من عدم قناعة "السلال" في اشتراك الجانب الإمامي في مؤتمر آركويت. وهذا الفريق في رأي الباحث، لم يكن لديه رؤية واضحة المعالم في حل الأزمة اليمنية فالقبائل المتمردة لم تكن صاحبة قضية وطنية، بقدر ما هو معلوم أن معظمها كانت مرتزقة ورموزها كانوا تجار حروب، حيناً مع الجمهورية، وحيناً آخر مع الإمام البدر المخلوع. ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى فشل اجتماع السودان "فقد تفجر الموقف عن انقسامات داخلية خطيرة من جانب الجمهوريين، وقد ارتبطت هذه الانقسامات بنتائج مؤتمر "عمران" الذي عقد في الأول من سبتمبر ١٩٦٣، كما أدت إلى توتر بين السعوديين والملكيين.

وفي ديسمبر ١٩٦٤م قدم قادة المعارضة التقليدية البارزون "محمد محمود الزبيري، وأحمد محمد نعمان، وعبد الرحمن الإرياني" استقالتهم من الحكومة والمجلس الاستشاري، احتجاجاً على عدم تطبيق قرارات مؤتمر عمران ٢ سبتمبر ١٩٦٣م وتضمنت استقالتهم المسببة مطالب تتلخص بإحداث تغييرات في مواد الدستور الدائم تنص على توسيع صلاحيات مجلس الشورى وانتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجلس الرئاسي، وتشكيل منظمة وطنية عامة ـ أشبه بحزب سياسي ـ لم تحدد مهمتها، وإنشاء مجلس للدفاع الوطني بعضويته الاجتماعية السابقة أي بمعنى آخر من مشايخ القبائل، وإقامة المحكمة الشرعية[2].

وتطور الصراع بين أقطاب النظام الجمهوري وتبدى الموقف عن انشقاق داخل

---

١ عبد الإله عبد الله: نفس المرجع السابق، ص١٨١.

٢ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٧٥.

الصف الجمهوري بدأ منذ الأشهر الأولى للثورة، حيث تم إبعاد "البيضاني" إلى القاهرة، بعد ستة أشهر من العمل الوظيفي الذي فرض على الرئيس السلال، في استضافته في وظيفة نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس وزراء ووزير الخارجية .. ثم تبعه أحمد محمد نعمان، الذي عين مندوب اليمن في الجامعة العربية، ثم لحقه "حمود الجائفي" الذي عين سفيراً لليمن في القاهرة[1].

استغلت القوات الملكية ذلك الانشقاق، فزحفت نحو مدينة حجة واستعملت في هجومها أحدث الأسلحة الثقيلة، ويشير، قائد قوات المرتزقة ـ البريطاني الجنسية ـ ديفيد اسمايلي[2]، بأن الهجوم على مدينة حجة فشل لأسباب تكتيكية.

لذلك عمد الزعيم جمال عبد الناصر، عند زيارته لليمن في ٢٣ أبريل ١٩٦٤م، أن يرافقه السفير "حمود الجائفي" إلى صنعاء، وسبقه إليها الرئيس السلال مع النعمان، وذلك بهدف رأب الصدع داخل الصف الجمهوري .. وفي ٢٧ أبريل ١٩٦٤م صدر الدستور الدائم الجديد وأحتوى على ١٥٤ مادة. وتم الإعلان عنه أثناء مهرجان خطابي عقد في صنعاء بحضور المشير السلال، والرئيس جمال عبد الناصر، والمشير عبدالحكيم عامر، وأنور السادات، رئيس مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة، وعدد من أعضاء الحكومة اليمنية ومشايخ القبائل وكبار ضباط الجيش[3].

وأعلن في الوقت نفسه عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة "حمود الجائفي" أعلن عنها في ٤ مايو ١٩٦٤"[4].

ونص الدستور المعلن[1]، على القبول بتكوين مجلس الشورى[2].

---

١ وتبع ذلك: عبد الله جزيلان، ومحمد المأخذي، وحسن الحول، وأحمد الشجني، وعبدالله الصيقل، ومحمد الصرحي .. وتم إبعاد هؤلاء بسبب مطالبتهم الرئيس السلال بالإصلاح.

٢ مهمة في الجزيرة العربية، جـ٢ – اليمن، ترجمة: حامد جامع، بيروت، ط١، ١٩٨٩، ص١٠٨.

٣ أحمد صالح الصياد: السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، بيروت، دار الصداقة، ط١، ١٩٩٢، ص٢٨٧.

٤ محمد علي الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية، منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، مرجع سابق، ص١٠٥.

لقد انطوى مبدأ القبول على الإستجابة لما كان يطالب به الجناح المعارض للرئيس السلال. وفي أكتوبر ١٩٦٤م أصدر النعمان وأنصاره، بياناً باسم الجبهة القومية لحماية الوحدة الوطنية باليمن، وافقت عليه عناصر بارزة من التجار، وموظفي الدولة وملاك الأرض والعلماء في المنطقة الشافعية. حيث طالبوا بتقسيم مراكز السلطة بين الشوافع والزيود، على أساس اقتسام الرئاستين بحسب المناطق، على أن يكون لرئيس الجمهورية نائب واحد من غير منطقته، ولرئيس الوزراء نائب واحد من غير منطقته. وتوزيع الوزارات من حيث أهميتها وعددها، فالداخلية تقابلها وزارة الدفاع، والخارجية تقابلها الإعلام، والمواصلات تقابلها الأشغال، والخزانة تقابلها الإدارة المحلية. على أن يكون لكل وزير نائب من غير منطقته[٣].

والملاحظ أن الدستور الدائم المعلن عنه في أواخر أبريل ١٩٦٤م، احتفظ بسلطات واسعة لرئيس الجمهورية، فهو الذي يحدد معالم السياسة الداخلية والخارجية للدولة. وله الحق في إصدار القرارات التي لها قوة القانون، ويعين نواب ورئيس وزراء وأعضاء الحكومة، وهو القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع كما نص الدستور على أن تشكيل القوات المسلحة من الصلاحيات الاستثنائية لرئيس الدولة.

---

١ انظر: نص الدستور الدائم المعلن عنه في (٢٧ أبريل ١٩٦٤).

٢ محمد الشهاري: المرجع السابق، ص١٠٥، ويشير إلى التعيينات على النحو التالي: تم تعيين: أحمد محمد نعمان، رئيساً لمجلس الشورى، ومحمد علي عثمان، وعلي بن علي الرويشان، وكيلين له. والقبول بتأليف حكومة برئاسة الجائفي، وتعيين: عبد الله بن حسين الأحمر، وزيراً للداخلية، وسنان أبو لحوم، وزيراً للزراعة وعلي بن ناجي القوس، وزيراً للدولة.

٣ في حوار أجراه الباحث مع "محمد علي الشهاري - مدير مكتب الرئيس السلال - سابقاً -، بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٤م، في مقر أقامته بالقاهرة، يرى الشهاري: أن النعمان دعا إلى محور طائفي من خلال دعوته للتوازن في المناصب السياسية. وبصرف النظر عمّا يبرره "الشهاري". إلاّ أن الواقع الاجتماعي والسياسي كان قائماً على أفضليات قبلية.

ويشير كتاب "نكسة الثورة في اليمن"[1] إلى أن الرئيس السلال، كان وراء الانقسامات السياسية داخل الصف الجمهوري. لقد هاجم البعثيين على أنهم انفصاليون ويطلقون الأراجيف ويحاربون الوحدة الوطنية، كما اعتبر المعارضين للقوات المصرية في اليمن، أحد أسباب الأزمة اليمنية .. وبذلك فقد كسب الرئيس السلال إلى صفه المصريين. وقام بعمل تغييرات داخل الحكومة التي تم تشكيلها واستبعد كثيرين من العناصر الذين شعر أنهم معارضون لسياسته.

وتشترك رؤى بعض الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية، في تحليل الانشقاق، من هذه الآراء رأي يقول: إن من أسباب الانشقاق داخل الصف الجمهوري، يعود إلى تواكل الثوار واعتمادهم الكامل على المصريين في ترتيب أمورهم، مما أسهم في الانقسام بين الجمهوريين، فبعضهم أيد الاعتماد على المصريين في كل القضايا الوطنية. بينما آخرون عارضوا هذا الاتجاه ودعوا إلى الاعتماد على النفس[2].

ورأي آخر[3] يفسر الانقسام الثاني للجمهوريين، بأنه جاء من خلال احتجاج،

---

١ عبد الإله عبد الله: مرجع سابق، ص١٠٧.

٢ أحمد جابر عفيف: الحركة الوطنية في اليمن، دراسة وثائقية، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٢، ص١٣١.

٣ أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١، ص٢٨٧ والملاحظ أن الخلاف طفا إلى السطح، حيث تبدى عن انقسام الجمهوريين يسار ويمين. وتمثل الانقسام بالعناصر الحزبية، كحزب البعث، وحركة القوميين العرب، والماركسيين اليمنيين من جهة، ومن جهة أخرى اتجاه اليمين كالمشايخ وكبار الضباط العسكريين. انظر: أحمد جابر عفيف، المرجع السابق، ص١٣١.

ويشير: عبد الإله عبد الله: في كتابه "نكسة الثورة في اليمن، مرجع سابق، ص١٥١، إلى أن الصراع دار على أسلوب مواجهة الملكيين، بينما طالب اتجاه اليسار الأخذ بالشدة والحزم لترسيخ الثورة، وكان اتجاه اليمين قد أقترح مشروع المصالحة مع الملكيين واستخدام مبدأ اللين في كل القضايا والتساهل فيها .. ولكي تحل الأزمة في اليمن تستطيع السعودية أن تجد الحل من خلال اعترافها بالثورة اليمنية والنظام الجمهوري، لو فعلت ذلك لقضت على مبرر

أحمد محمد نعمان رئيس مجلس الشورى، وعبد الرحمن الإرياني، ومحمد محمود الزبيري، نائبي رئيس الوزراء في اليمن، على عدم قبول الرئيس السلال تطبيق قرارات مؤتمر عمران. وقدموا استقالة جماعية إلى الرئيس السلال في ٢ ديسمبر ١٩٦٤م. وجاء في كتاب الاستقالة أنه: "بعد تجربة عامين كاملين وأشهر ثلاثة لم نحقق للشعب آماله ولم نكسب للثورة الجمهورية التأييد والدعم الشعبيين" ويرى الباحث أن التجربة خاضت حروب التمرد للملكيين وحروب الردة لمن أعماهم بريق الذهب ولذلك فالتجربة لم تكتمل دورتها.

وكان المعلن أن سبب الاستقالة هو الفساد الداخلي والتجمد العسكري. إلا أن فشل مؤتمر عمران انعكست آثاره على مجرى الأحداث، في الوصول إلى محددات عمل يمكن الاهتداء على أساسه.

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٦٤م قدم الجائفي استقالته، وكلف "حسن العمري" بتشكيل وزارة جديده في ٥ يناير ١٩٦٥م، وخرج الزبيري، من صنعاء إلى "برط" في شمال شرق صنعاء، حيث أعلن عن تكوين حزب سماه (حزب الله). وأصدر جريدة محدودة تطبع على الآلة الكاتبة، تحت اسم "صوت اليمن"[1] ولم يقف الانقسام الجمهوري، عند حد الاستقالة السابقة، حيث ركزت الأضواء حول ما عرف فيما بعد "بالقوة الثالثة" تعبيراً عن مجموعة وصفت نفسها بأنها تمثل فريقاً من الجمهوريين المنشقين على نظام الرئيس السلال[2]، وتزعم هذا الفريق، حزب "اتحاد القوى الشعبية".

وجود المصريين، ولحقنت دماء إخوانها في اليمن .. ومصر بإمكانها أن تحل القضية اليمنية بلا حرب، وتحتفظ بأموالها، وتصون دماء أبنائها، بإمكانها أن تفعل ذلك إذا تركت لأبناء اليمن أرادتهم في اختيار الحكام الذين يرضون عنهم .. ويرى الباحث أن هذا الرأي مجانب للواقع والصواب إذ أنه لا يتوافق مع المنطق القبلي في ذلك الحين، حيث تغلبت فيه المصالح المادية على الجوانب الوطنية.

١ أحمد جابر عفيف: الحركة الوطنية في اليمن، مرجع سابق، ص١٤١.

٢ أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن، مرجع سابق، ص٢٨٨.

وفي التاسع عشر من شهر ديسمبر ١٩٦٤م عقد في بيروت، ممثلو هذه المجموعة مؤتمراً صحفياً وضحوا فيه أفكارهم التي أصبحت تمثل فيما بعد برنامجاً سياسياً لهم، وتتمثل في المطالبة بوقف سعير الحرب الأهلية في اليمن، وسحب القوات المصرية من اليمن، ووقف المساعدات السعودية لما يسمى بالملكيين والمطالبة بتقرير مصير الشعب اليمني بنفسه، ولا حاجة له إلى وصاية تفرض عليه من الخارج[1]. كما تطلع المجتمعون إلى بناء دولة حديثة من خلال أهل الحل والعقد من الشيوخ والعلماء وعامة الشعب في مؤتمر شعبي يمثل جميع الفئات، ويختار المجتمعون حكومة مؤقتة لفترة انتقالية إذ لا يجوز الانتقال من الوضع القائم إلى وضع آخر فجأة دون التحضير أو التمهيد، وهذه الحكومة، تشرف على انتخابات عامة في البلاد ينبثق عنها برلمان أو مجلس شورى، وهو الذي يقرر إرادة شعب اليمن.

وأشار ممثلوا المجموعة في حديثهم الصحفي حول المساعدات المصرية بأنها أحدثت ردة فعل عنيفة وأفقدت النظام الجمهوري ما كان يمكن أن يحققه، فهناك مناطق ضربت بالطائرات المصرية وتمردت .. والذين قاوموا الثورة ليسوا كلهم من الملكيين فأكثرهم من رؤساء القبائل الذين تمردوا اليوم، عاشوا سنوات طويلة في المعتقلات.

على الرغم من التصريحات الانفعالية التي أدلى بها الوفد الجمهوري المنشق في بيروت، إلا أنها لم تحظ برد فعل في الداخل، وكان لها صدى انفعالي موازٍ لها فقد صدر عن الطلاب اليمنيين في بيروت، بيان يندد باتجاهات الوفد الجمهوري المنشق والذي سمى نفسه بالقوة الثالثة[2].

---

١ الوثائق العربية، بيروت، الجامعة الأمريكية ١٩٦٤، انظر: جريدة النهار البيروتية ١٩٦٤/١٢/١٩.

٢ الوثائق العربية، بيروت، المرجع السابق، ص(٦٣٣- ٦٣٥). نقلاً عن صحيفة، الأنوار (١٩٦٤/١٢/٣١).. وقد تضمن البيان: احتجاجاً على آل الوزير الذين تزعموا الاجتماع.. وأنها أسرة كانت طوال عهد بيت حميد الدين تحلم بالملك والحلول محلها .. وأضاف البيان: إن هذا الوفد المزيف هو ورقة جديدة بيد الرجعية والاستعمار، يستهدف من ورائها تسوية الكيان الجمهوري لليمن الذي أثبت أنه أقوى من المؤامرات الاستعمارية والرجعية، كما يستهدف

ويرى الباحث أن اجتماع بيروت، كان مقدمة لميلاد تنظيم معارض في مواجهة النظام الجمهوري. وقد أنضم إلى المنشقين كبار رموز بكيل[1]. والسؤال المطروح هو، هل كان التنظيم الجديد يمثل طابوراً خامساً للمملكة العربية السعودية؟.. يشير، قائد المرتزقة – ديفيد سمايلي، في مذكراته[2]، إلى أنه كان بعض الجمهوريين البارزين بمن فيهم في حكومة السلال في جدة يناقشون الإجراءات الممكنة مع القادة الملكيين حول تشكيل قوة ثالثة تنبثق عنها جبهة متحدة ضد السلال وتتخلص من المصريين. وكانت العقبة الرئيسية في وجه الاتفاق إصرار الجمهوريين على ألاّ تضم الحكومة الجديدة المقترحة أياً من أفراد أسرة حميد الدين المالكة وبدأ السعوديون دون أن يلزموا أنفسهم بشئ من الاتفاق بل وحتى متعاطفين مع هذه التطورات الجديدة وفي الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٥، أعلن الرئيس السلال حالة الطوارئ، ومع نهاية الأسبوع أعلن عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة "حسن العمري" وشغل المقاعد في الحكومة ممثلون عن المثقفين والقضاة والعلماء ومشايخ القبائل[3].

وفي هذه الفترة، انضم "الإخوان المسلمون" إلى "حزب الله" الذي أنشأه "محمد محمود الزبيري" كما انضم إليهم "اتحاد القوى الشعبية" وتمحور الموقف على تكتل "القوة الثالثة" وأصبح الكثير من رجال القوة الثالثة من أنشط عناصر "حزب الله" وطالبوا بقيام "جمهورية إسلامية" قائمة على إدارة شورية، ودعا الزبيري كل أنصاره

تشويه دور الجمهورية العربية المتحدة في اليمن، ووقوفها إلى جانب شعبنا ضد القوى الرجعية الاستعمارية الخارجية انسجاماً مع وحدة النضال العربي الثوري ضد هذه القوى".

١ كان أبرز هذه الرموز: سنان أبو لحوم، الذي شغل مناصب هامة مثل نيابة رئاسة مجلس الشورى في فبراير ١٩٦٤م، ووزارة الدفاع في وزارة الجائفي .. ونعمان بن قايد بن راجح، عضو المجلس الجمهوري. أثناء حكومة النعمان، وحسين المقدمي، وزير الصحة فيها. إضافة إلى جمهوريين آخرين شغلوا مناصب ثانوية.

٢ مهمة في الجزيرة العربية،مرجع سابق، ص ١١٨.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٧٦.

لعقد مؤتمر وطني، من أجل السلام. ولكن الزبيري وخلال رحلته بين القبائل، وفي الأول من أبريل ١٩٦٥ أعلنت حكومة صنعاء نبأ اغتياله بواسطة أيد آثمة[١].

لقد هزت عملية اغتيال "محمد محمود الزبيري الشخصية السياسية البارزة والشاعر الأديب الوطني المعروف، البلاد بأكملها، وزادت من حدة توتر الوضع السياسي في اليمن.

وأقيلت حكومة العمري تحت ضغط شعبي في ١٧ أبريل ١٩٦٥م، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة ممثل المعارضة المشهور أحمد محمد نعمان، وعين اللواء حمود الجائفي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية[٢].

وفي ٢١ أبريل ١٩٦٥م تقدم رئيس الحكومة الجديدة ببرنامج سياسي جديد، وصرح "رئيس الحكومة" بأن المصالحة بين الأطراف المتحاربة ـ الجمهوريين والملكيين ـ من المهام الرئيسية في الفترة الراهنة، كما أعلن بأنه سيتم بناء الدولة على أسس المبادئ البرلمانية، ودعا إلى إصلاح القوات المسلحة، كما دعا إلى

---

١ نفس المرجع: ص٧٧ ، ويشير زيد علي الوزير، مؤتمر خمر: نصوص ووثائق، اتحاد القوى الشعبية، الإعلام، ص ١٠، إلى أن الزبيري، كان بصدد التمهيد لعقد مؤتمر يمني شعبي قبل اغتياله .. وقد تناولت "جريدة الأهرام (٣ أبريل ١٩٦٥)، الحدث على أنه تدبير من القوات الملكية المناوئة للنظام الجمهوري، ورد الملكيون على ذلك باتهام مضاد للجمهوريين باغتياله نظراً لموقفه السياسي الأخير وإنشقاقه عنهم .. وانتشرت إشاعات بتورط السلال والمصريين. كما يضيف أحد أنصار القوة الثالثة: صاحب كتاب نكسة الثورة في اليمن "عبد الإله عبد الله" مرجع سابق، إلى قصيدة وجهها الشهيد الزبيري إلى رموز النظام الجمهوري: جاء فيها:

هذا هو السيف والميدان والفرس ... واليوم من أمسه الرجعي ينبجس

والبدر في الجرف تحميه حماقتكم ... وأنتم مثلما كنتم له حرس

روح الإمامة تسري في مشاعرهم ... وإن تغيرت الأشكال والأسس

انظر: عبد الله البردوني: الثقافة والثورة في اليمن، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٩١، ص٢٧٩ .

٢ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٧٦.

تشجيع النشاط الاقتصادي للرأسمال الخاص، وأعلن عن إلغاء حالة الطوارئ، والمحاكم العسكرية وانعقاد المؤتمر الوطني العام تجسيداً لأمنيات الزبيري[1].

وفي نهاية أبريل دعا شيخ مشايخ حاشد "عبد الله بن حسين الأحمر، وزير الداخلية، جميع القبائل الجمهورية والملكية للمشاركة في مؤتمر وطني عام لتسوية القضية اليمنية. وحدد مكان المؤتمر "منطقة خمر"[2].

عقد مؤتمر "خمر" تحت أضواء النظام الجمهوري، وبمشاركة فعلية، وبدأ انعقاد المؤتمر في ٢ مايو وحتى ٥ مايو ١٩٦٥م، برئاسة عبد الرحمن الأريانى، عضو المجلس الجمهوري، وشارك فيه رئيس الوزراء "أحمد محمد نعمان".

والملاحظ من قرارات المؤتمر أنه جاء إحياء لقرارات مؤتمر عمران .. وبدأ المؤتمر، كمؤتمر حزبي له الحق في إبداء رأيه في مسألة التشريع، وإعادة بناء الدولة، وفق ما تقتضي مصلحة القبائل المشاركة، وعلى رئيس الجمهورية أن يقرر نتائج أعمال المؤتمر أو يستقيل .. وتضمنت قرارات المؤتمر إلزام السلطة بتشكيل هيئة دائمة للسلم الوطني، والاتصال بالقبائل المتمردة، وتقديم الاقتراحات إلى الحكومة للقيام بالإجراءات اللازمة .. وتتكون الهيئة من خمسة أفراد من المشايخ وأربعة آخرين من العلماء.

ومن ضمن القرارات التي أتخذها المؤتمر، منح الثقة لحكومة النعمان، وبالتالي فقد منح نفسه سلطة تشريعية ووجه المؤتمر تحذيراً إلى رئيس الوزراء، على عدم الخروج على البرنامج الذي أعلنه والعمل على إنهاء حالة الحرب وتنظيم العلاقات مع مصر، والسعي لإيقاف حالة التوتر مع المملكة العربية السعودية وبريطانيا في جنوب اليمن. والتوجه نحو إنشاء جيش وطني ودعم قوى الأمن. وتنمية الاقتصاد الوطني وتصحيح الأوضاع في أجهزة الدولة.

---

١ نفس المرجع: ص ٧٦

٢ زيد علي الوزير: نصوص ووثائق مؤتمر خمر، مرجع سابق، ص(٣١- ٣٥).

كما طالب المؤتمرون بتنفيذ المطالب التي حددها "محمد محمود الزبيري" ورفاقه المستقيلون في الثاني من ديسمبر ١٩٦٤م. وتتمثل في تعديل الدستور، وإقامة مجلس جمهوري، وتكوين مجلس شورى، وإقامة تنظيم شعبي، وتشكيل محكمة عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة. وخلص المؤتمر إلى ضرورة تكوين لجنة متابعة لتنفيذ قرارات المؤتمر. والتعاون مع الحكومة في اتخاذ خطوات كفيلة بانتخاب مجلس الشورى خلال فترة ثلاثة أشهر[١].

وفي ٨ مايو ١٩٦٥م أصدر الرئيس السلال قراراً بالموافقة على الدستور المؤقت تطبيقاً لتوصيات المؤتمر[٢] وعلى ضوء برنامج حكومة النعمان قرر أعضاء المؤتمر في خمر رفض المساعدات المصرية وإلغاء الاتفاقية المبرمة بين مصر واليمن، وأعلن المشاركون في المؤتمر إقرارهم لمشروع الدستور المؤقت الذي صاغه الزبيري. ورفضهم الاعتراف بالدستور النافذ من أبريل ١٩٦٤م[٣].

ونص الدستور على تشكيل المجلس الجمهوري، حيث يتم تعيينهم من قبل مجلس الشورى. وفي الثاني عشر من مايو ١٩٦٥م تشكل المجلس الجمهوري ودخل في عضويته كل من السلال والقاضي الأرياني ونعمان بن قائد بن راجح[٤]. وأعلن الدستور المؤقت السلطة التشريعية العليا في البلاد ـ مجلس الشورى ـ المكون من ٩٩ عضواً. وعلى مجلس الشورى تعيين رئيس الجمهورية، ومن مهام المجلس مراقبة أعمال أجهزة السلطة التنفيذية وإصدار القرارات والقوانين، والمصادقة على الاتفاقيات والعقود وموازنة الدولة(٥).

---

١ زيد علي الوزير: نصوص ووثائق مؤتمر خمر، مرجع سابق، ص(٣٧- ٣٨).

٢ نفس المرجع، ص ٣٨.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٧٩.

٤ محمد علي الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية، مرجع سابق، ص١١٨.

وفي منتصف مايو ١٩٦٥م أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل لجنة دائمة مكونة من (٢٧ عضواً) كلفت مؤقتاً بمهام أعمال مجلس الشورى وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الدستور. وكان الإرياني رئيس المؤتمر، هو رئيس اللجنة الدائمة[١].

وتنفيذاً لقرارات مؤتمر خمر، شكلت وفود عن الجمهوريين لزيارة البلدان العربية لإجراء المفاوضات والحوارات بشأن تسوية القضية اليمنية[٢].

وفي الجبهة المقابلة قام "محمد البدر" مع رئيس وزرائه الأمير الحسن بإعداد جبهة سياسية بغرض الدعاية والاستهلاك[٣]. ولكسب ود المنشقين الجمهوريين أعلن عن "ميثاق وطني"[٤] جاء فيه: الدعوة للحكم بما أنزل الله، والتمسك بوحدة الأرض اليمنية، والقتال في مواجهة العدوان الخارجي وتقرير مصير الشعب في اختياره لنظام الحكم الذي يرتضيه بعيداً عن أي مؤثر خارجي مهما كان نوعه.

في الوقت نفسه، ندد النعمان، رئيس حكومة صنعاء، بالأجانب المساندين للملكيين، كما ناشد دولة الكويت، وسوريا، والأردن، توضيح رغبته في تسوية سلمية مع المملكة العربية السعودية، كما قام بمحاولة سلمية مع البريطانيين في جنوب اليمن، حيث ألغى الوزارة الخاصة بالجنوب اليمني المحتل من وزارته في ١٠ مايو ١٩٦٥م[٥]، وبعث برقية إلى الملك فيصل يناشده فيها بذل الجهود من أجل السلام .. "ورد فيصل على هذه البرقية، بأنه حريص على إحلال الأمن والاستقرار في اليمن بالاتفاق مع جميع الأطراف المعنية[٦].

---

١ نفس المرجع، ص٨٠.

٢ نفس المرجع، ص٨١.

٣ إدجار أو بالانس: اليمن الثورة والحرب، مرجع سابق، ص٢٣٥.

٤ انظر: الوثائق العربية (١٩٦٥)، ص٣٢٣، نقلاً عن جريدة الحياة (١٩/٥/١٩٦٥).

٥ جريجري جويس: العلاقات اليمنية السعودية، مرجع سابق، ص١٠٩.

٦ الوثائق العربية ١٩٦٥م .. "جواب الملك فيصل على النعمان حول إحلال السلام، مرجع سابق، ص٢٩٣.

وقبل موعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية، رفضت السعودية اقتراح اليمن بإدراج موضوع الأزمة اليمنية ضمن جدول الاجتماع، الذي سيعقد في القاهرة في ٢٦ مايو ١٩٦٥م. لأن عبد الناصر سيكون هو المهيمن على مثل هذه الاجتماعات، وعبر فيصل عن رغبته في مقابلته لوفد يمني شعبي يتكون من ممثلين عن جميع الأطراف، وقبل النعمان هذا الاقتراح[١].

لذلك شكل النعمان وفوداً لزيارات البلدان العربية، لإجراء المفاوضات والحوارات بشأن تسوية القضية اليمنية، وتوجهت مجموعة من الشخصيات السياسية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية ولم تكن هذه الرحلة متفق عليها سلفا مع رئيس الجمهورية والقيادة المصرية في اليمن. وعندما بدأت الاتصالات مع ممثلي العربية السعودية والقيادة الملكية المقيمة هناك، ظهرت خلافات حادة بين الرئيس السلال الذي حاول استعادة اختصاصاته السابقة خلافاً لما أقره الدستور المؤقت، وأعضاء حكومة النعمان، وكذلك بين اللجنة الدائمة المشرفة على تنفيذ قرارات مؤتمر "خمر" والمجلس الجمهوري[٢].

وأدى الخلاف إلى تصعيد الموقف بين النعمان والزعيم السلال والقيادة المصرية في اليمن، وانضم إلى النعمان أنصار مؤتمر خمر .. كما اختفت القوة الثالثة من مؤتمر خمر[٣]. واختفت عن الساحة عندما واجه النعمان الأزمة مع السلال والمصريين.

وفي الأول من يوليو ١٩٦٥م قدم النعمان استقالته، احتجاجاً على القرار الجمهوري الذي أصدره الرئيس السلال في أواخر يونيو، والقاضي بإنشاء مجلس

---

١ جريجري جويس: المرجع السابق، ص١٠٩.

٢ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٨١.

٣ اكتفت القوة الثالثة بإرسال رسالة إلى قيادة المؤتمر في خمر، وغاب دورها لأسباب تكتيكية، انظر: نص الرسالة الموجهة إلى أعضاء لجنة متابعة قرارات مؤتمر خمر: زيد علي الوزير: نصوص ووثائق مؤتمر خمر، ص(٦٥- ٧٢).

أعلى للقوات المسلحة .. واعتبر ذلك خرقاً لمواد الدستور المؤقت، التي تقضي بأن تكون جميع المسائل العسكرية من اختصاص مجلس الدفاع الوطني[1].

وفي السادس من يوليو تشكلت حكومة جديدة، برئاسة السلال، وشغل غالبية مقاعدها أنصار السلال من الضباط. ورفضت اللجنة الدائمة المنبثقة عن مؤتمر خمر، المكلفة بمهام مجلس الشورى وفقاً للدستور المؤقت التعاون مع الحكومة الجديدة، وطالبت بعودة النعمان لممارسة مهامه كرئيس للوزراء[2].

وفي الجبهة المقابلة، يشير "ديفيد سمايلي" قائد قوات المرتزقة في الجيش الملكي في اليمن، بأن الأمراء بدؤوا يشكون شحة المساعدة السعودية .. وكان الملك فيصل غير راضٍ بالمرة عن الأداء العسكري للملكيين لأنه على حد قول "سمايلي" منحهم أسلحة ونقوداً كافيين تماماً لشن هجوم على المصريين، ولكن لم يحدث أي شيء .. وحذرهم الملك فيصل بقوله "وإذا لم يقوموا بعمل ما سريعاً فإنه ليس مستعداً لإهدار المزيد. إنه يحتاج في نهاية المطاف إلى ورقة يساوم بها ناصر[3]".

لذلك عمد "سمايلي" إلى مناقشة "روج فالك" أحد كبار خبراء المرتزقة، والأمير سلطان في شراء أسلحة ثقيلة للملكيين، وبالاستعانة بالشيخ حافظ وهبة، الذي عمل كمترجم، تم إقناع الأمير بأن يأمر بشراء مدافع مورتر فرنسية عيار ١٢٠ مم بمداها البعيد الذي تستطيع معه أن تقصف صنعاء من مواقع الملكيين الحالية. وتم الاتفاق أن تبقى تحت سيطرة الأوربيين لا اليمنيين[4].

وتعاطفاً مع القضية اليمنية فقد أبدت المملكة الأردنية الهاشمية إسهامها ومشاركتها في صيغة مشروع مقدم لليمن لإنهاء النزاع بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٦٥م. تضمن محاور عدة غلب على معظمها الطابع الإنشائي تمثلت بمبادئ قبلية، كحفظ كرامة كافة الأطراف المتنازعة، وأن لا تذهب التضحيات العربية التي

---

١ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨١.

٢ نفس المرجع: ص٨١.

٣ مهمة في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص١٢٥.

٤ نفس المرجع، ص١٣٠.

أهدرت في اليمن عبثاً. وأن تبدأ اليمن في إعداد خطة إعمار سياسية واقتصادية واجتماعية، وأن تؤمن لخطة الإعمار هذه حماية عربية جماعية وتمويل عربي جماعي، وعن طريق جامعة الدول العربية، يتم تشكيل قوة عربية جماعية صغيرة في حجمها ولكنها مؤهلة لأداء واجباتها في حفظ السلام في اليمن وأن تنسحب بعد قيام هذه القوة العربية المشتركة، جميع القوات العسكرية الأخرى غير اليمنية من اليمن وتتوقف مع هذا الإجراء كافة المساعدات الخارجية لكلا الطرفين المتنازعين. وأن تخضع القوات اليمنية المتنازعة لإمرة القيادة العربية الجماعية.

كما تناول المشروع صفة الحكم المفترض في اليمن، بأن يكون جهاز الحكم لا جمهوري ولا إمامي، بل تشكيل يمثل فيه الطرفان ويرأسه محايد يرضى عنه الطرفان. ويستمر هذا الترتيب تحت الحماية العربية الجماعية لفترة يتفق عليها يقرر بعدها أهل اليمن الشكل الذي يريدون أن يكون عليه نظام حكمهم[1].

والملاحظ أن المشروع الأردني لم يحظ باهتمام سواء في وسط المعارضة الملكية، أو داخل إطار الجمهوريين المنشقين. والمشروع في حد ذاته يطالب بتدويل المسألة اليمنية عربياً، وأهم ما تضمنه المقترح هو إلغاء النظام الجمهوري والإمامي، الأمر الذي يتطابق مع دعاة "القوة الثالثة" في إيجاد نظام يسمى "دولة اليمن الإسلامية" وهو مفهوم القصد منه تفريغ النظام الجمهوري من محتواه، وهو ما سعت إليه المملكة العربية السعودية.

ويبدو أن الرئيس السلال وعبد الناصر والقوى المعارضة، بزعامة النعمان والإرياني، تجاهلوا هذا المقترح للاعتبارات السابقة، ولم يكن المشروع الأردني موفقاً في حل القضية اليمنية.

من جهة أخرى كانت المعارضة بصنعاء قد تجمهرت احتجاجاً على استقالة حكومة النعمان وكونت وفداً من ٢٥٠ جمهورياً وشيخاً، وتوجهوا نحو بيحان إحدى المحميات البريطانية في ٢٠ يوليو ١٩٦٥م في طريقهم إلى الرياض للاجتماع بالملك

---

١ الوثائق العربية ١٩٦٥، مرجع سابق، ص(٤٠٧- ٤٠٨).

فيصل. ورداً على هذا الموقف ضاعفت القوات المصرية عدد جنودها في اليمن، حيث وصل حجم القوات المصرية في أغسطس ١٩٦٥م إلى سبعين ألف مقاتل[١].

ولحل هذه المشكلة الجديدة، توجه الزعيم السلال، إلى مصر للتشاور مع النعمان، وعبد السلام صبرة والمشايخ المؤثرين،وتم التوصل إلى اتفاق على تشكيل لجنة لوضع "ميثاق وطني".

وفي ١٥ يوليو ١٩٦٥م كلف الرئيس السلال "حسن العمري" بتشكيل حكومة جديدة، وأعلنت هذه الحكومة عن نفسها بأنها حكومة المصالحة الجمهورية، كما أعربت هذه الحكومة عن ولائها لقرارات "مؤتمر عمران، ودخل في عضوية الحكومة العسكريون، وبعض أنصار النعمان، ومن مشايخ القبائل، كما شغل العسكريون المناصب الثانوية، ووافقت الحكومة على نص الميثاق الوطني[٢] الذي ضمنه الرئيس السلال في بيانه[٣]. الذي تحدث عن العمل بالتمسك بمقررات مؤتمر السلام في خمر، والقضاء على التمرد في الداخل والخارج وجاء في البيان الرسمي لحكومة العمري: التأكيد على تعاون الجمهورية العربية المتحدة مع اليمن، وتعهد مصر بعدم الانسحاب حتى يتم القضاء على قوى التمرد التي تستمد دعمها من خارج اليمن[٤].

وفي الأول من يوليو ١٩٦٥م عقدت القبائل الموالية للإمام البدر المخلوع، مؤتمراً في منطقة "حائر العش" ـ حولان ـ واتخذت قرارات مؤيدة للإمام البدر والنظام الإمامي[٥].

---

١ جريجوري جويس: مرجع سابق، ص١٠٩.

٢ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٢.

٣ الوثائق العربية ١٩٦٥، مرجع سابق، ص٤٧٤، انظر: البيان الذي أعلنه السلال، إلى الشعب اليمني في ١٩٦٥/٧/١٨.

٤ الوثائق العربية ١٩٦٥، المرجع نفسه، ص(٤٧٥- ٤٧٦).

٥ نفس المرجع، ص ٤٣٥، مؤتمر "حائر العش" في ١٩٦٥/٧/١، (الحياة ١٩٦٥/٧/١٦، وتضمن المطالبة بإخراج المصريين من اليمن، ورفضهم للجمهورية، وتمسكهم بالإمامة كنظام للحكم، وإجراء استفتاء شعبي عام بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن، وتشكيل جيش وطني قوامه ٤٠ ألف

وكان لهذه التطورات أثرها الواضح من خلال تصريحات "اتحاد القوى الشعبية الذين منحوا تأييدهم الضمني لحكومة النعمان السابقة"[1].

وفي ٢٦ يوليو تمكن الفريق المنشق من الوصول إلى بيحان، وعقد مؤتمراً صحفياً مؤكداً أن النظام الجمهوري هو النظام الأمثل للشعب اليمني .. وانقسم هذا الفريق إلى قسمين، أحدهما توجه إلى بيروت والآخر توجه نحو الرياض .. ومن بيحان بعث هذا الفريق برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والملوك والرؤساء العرب، تطالب فيها بانسحاب القوات المصرية من اليمن"[2].

وصرح الوفد الشعبي عند وصوله الأراضي السعودية، بإدانته للرئيس السلال، بصفته محارباً للسلام، وأعلن التمسك بقرارات مؤتمر خمر، وبحكومة النعمان باعتبارها الحكومة الشرعية في اليمن، كما أعترف بالمساعدات والدعم المصري، وجاء في بيانه:

".. برغم ذلك كله فإن الحقيقة تفرض نفسها علينا جميعاً. الحقيقة أن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر التي نفذها في اليمن، بوعي أو بغير وعي لم تتجرد من روح التسلط الإقليمي والغرور الشخصي". وطالب البيان، عبد الناصر، وفيصل، بالتعاون مع الشعب اليمني في إنهاء الحرب، وإحلال السلام بسحب الأول لقواته من اليمن في فترة محددة، ووقف كل المساعدات المادية والمعنوية لأسرة بيت حميد الدين، وتمكين الشعب اليمني ممثلاً في أولي الحل والعقد من الالتقاء في مؤتمر

جندي ويعلن المؤتمرون إشعال الحرب في كل أنحاء اليمن حتى يتم انسحاب القوات المصرية.

١ انظر: زيد علي الوزير: مؤتمر خمر: مرجع سابق، ص(٧٦- ٧٧). وتصريح اتحاد القوى الشعبية عن استقالة وزارة النعمان، بيروت، ١٩٦٥/٧/١م، نفس المرجع، ص(١٠٠- ١٠٣).

٢ زيد علي الوزير، مؤتمر خمر، نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص١١٠، ويشير المرجع إلى أن من بين هؤلاء المشايخ، أحمد ناصر الذهب، علي القوسي البخيتي، نعمان بن قائد بن راجح، سنان أبو لحوم، أحمد المطري، محمد القيري، جرعون .. وغيرهم.

شعبي حر، شامل بعيد عن كل نفوذ خارجي أو صفة رسمية ليختار حكومة مؤقتة يرتضيها الجميع تشرف على إحلال السلام في اليمن[1]".

والملاحظ مما سبق أن الموقف السياسي للقوة الثالثة، التي اتخذت من العاصمة السعودية مقراً لإدارتها قد التقت برؤاها بالمنظور السياسي للمملكة العربية السعودية، تجاه قضية اليمن، ومهاجمة عبد الناصر، والتي اعتبرت الدعم المصري تسلطاً إقليمياً، وهو ضمناً رأي الاتجاه الملكي أيضاً.

بعد فشل مؤتمر "خمر" دعا رجال المعارضة من "القوة الثالثة" لعقد مؤتمر بالمملكة العربية السعودية .. وفي العاشر من شهر أغسطس ١٩٦٥م، وقع في مدينة الطائف، الجمهوريون المنشقون بالاشتراك مع ممثلي "القوة الثالثة" من اتحاد القوى الشعبية، وممثلي القوى الإمامية، على ميثاق الطائف، بشأن إنشاء "الدولة الإسلامية اليمنية"، وطالبت الأطراف المجتمعة في الطائف، والموقعة على الميثاق، بجلاء القوات المصرية من اليمن، ووقف المساعدات المقدمة من المملكة السعودية إلى الملكيين، وتهيئة البلاد للاستفتاء حول مسألة شكل الدولة[2].

وهي الدعوة نفسها التي دعت إليها المؤتمرات السابقة دون تعديل أو تغيير. وفي ٧ أغسطس توجه المجتمعون برسالة إلى الملك فيصل، تضمنت الموافقة على مقترح الملك فيصل الذي كان قد أعلنه في مؤتمر صحفي بجدة، دعا فيه إلى وقف القتال والاحتكام إلى حق الشعب اليمني في تقرير مصيره بعيداً عن أي مؤثر خارجي، مهما كان نوعه. وأيد الوفد "قيام فترة انتقالية تحول الشعب اليمني وتمكنه من حق تقرير مصيره، وتسهيل قيام "دولة اليمن الإسلامية" في كيان جديد يتكون من: مجلس الدولة الأعلى الذي يحل محل رئيس الدولة الفرد، ويمثل جميع الفئات اليمنية. ثم

---

١ انظر: بيان الوفد الشعبي اليمني في السعودية ١٩٦٥/٧/٢٦م، نفس المرجع السابق، ص(١١٤- ١١٨).

٢ أحمد جابر عفيف: مرجع سابق، ص(٢٨٥- ٢٨٧)، ميثاق الطائف ١٠ أغسطس ١٩٦٥م.

مجلس وزراء ومجلس شورى، ومن مهام "مجلس الشورى" تحديد المرحلة الانتقالية التي تنتقل اليمن بعدها إلى الوضع الثابت الذي يقرره الشعب في استفتاء حر[1].

وبدأت الاجتماعات بين الجمهوريين المنشقين برئاسة القوسي، والملكيين برئاسة عبد الرحمن بن يحيى حميد الدين، والكتلة الثالثة برئاسة "إبراهيم الوزير" والتي سميت بكتلة "الوسط" في الطائف في ٣١/يوليو ١٩٦٥م. وانتهت في ١٠ أغسطس ١٩٦٥م بإبرام "معاهدة الطائف" ودعت الوثيقة إلى: إقامة دولة إسلامية يمنية، تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم الدولة بمهامها بشكل مؤقت كما اتفق على إنشاء مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة، ويتألف من سبعة إلى ثمانية أعضاء، وتمثل فيه جميع الفئات. ويتم تكوين مجلس وزاري يقوم باختصاصات السلطة التنفيذية، ويتكون من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيراً، وتمثل فيه عناصر مختلف الفئات اليمنية. وإنشاء مجلس شورى يتكون من ثمانين عضواً، ومن مهامه الإشراف على أعمال مجلس الوزراء، ويساعده في أداء مهمته، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية[2].

وفي ٢٢ أغسطس ١٩٦٥م وجه الجمهوريين المنشقون رسالة إلى الملك فيصل، تشير إلى موافقة الإرياني والنعمان، على معاهدة الطائف، إلا أن النعمان والإرياني، لم يعلنا صراحة عن موافقتهما[3].

من الواضح أن مؤتمر الطائف كان موجهاً بالدرجة الأولى للمصالحة بين الملكيين وأنصاف الملكيين .. وتعتبر وثيقة الطائف، تعبيراً عن استعداد الأوساط القبلية المعتدلة لرفض النظام الجمهوري،

---

١ يتكون أعضاء اللجنة الموفدة من أحمد المعجمي طالب، إبراهيم الوزير، علي بن ناجي القوسي، نعمان بن قائد بن راجح، أحمد ناجي النصب، سنان أبو لحوم، حسين المقدمي، محمد عبد الله الغسيل.

٢ محمد علي الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية، مرجع سابق، ص١٣٥.

٣ حملت الرسالة توقيعات محمد أحمد نعمان (الابن) وأحمد المطري، ونعمان بن قائد بن راجح.

كما اعترفت الوثيقة بشرعية ادعاءات الملكيين بالسلطة، وجعلتهم في وضع متساو مع الجمهوريين[1].

وطبقاً لمعلومات ـ مدير مكتب الرئيس السلال ـ محمد علي الشهاري[2]، أن الجماهير اليمنية خرجت في مظاهرات صاخبة، في كل أنحاء الجمهورية، وعقد المتظاهرون مؤتمراً أصدروا فيه قرارات تدين نتائج مؤتمر الطائف، وترفض فكرة الدعوة "للدولة الإسلامية اليمنية" واعتبار ذلك مغالطة، والحديث عن مجلس برئاسة شخص فيه صفات الإمامة لا يمكن قبوله.

انتهى مؤتمر الطائف، بنتائج غير مرضية لأطراف النزاع، حيث مثل "اتحاد القوى الشعبية" الجمهوريين المعتدلين، بينما هم في نظر حكومة صنعاء ملكيون في ثوب جمهوري .. وجاء في بيان أصدره مجلس الوزراء في حكومة صنعاء، حول مؤتمر الطائف، بأن من يسمون أنفسهم منشقين جمهوريين، هم خارجون على النظام الجمهوري، مرتكبون الخيانة العظمى، ويسجل مجلس الوزراء بأن عقد مثل هذا المؤتمر في المملكة السعودية، وتحت إشراف وتنظيم الملك فيصل، إنما هو إصرار على الاستمرار في العدوان والنشاط التخريبي الذي تمارسه المملكة السعودية ضد الجمهورية اليمنية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وهي بهذا إنما تخالف القوانين الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وتتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأن حكومة اليمن تحتفظ لنفسها بممارسة حقها في اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة والكفيلة للحفاظ على أمنها واستقرار وسلامة أراضيها[3].

ومن جهة أخرى شكل المؤتمر مقدمه لاتفاقية "جدة" حيث كلف الرئيس جمال عبدالناصر، ممثله الشخصي "حسن صبري الخولي" بزيارة للمملكة

---

١ محمد علي الشهاري: المرجع السابق، ص١٣٨.

٢ نفس المرجع، ص(١٣٩- ١٤٢).

٣ الوثائق العربية ١٩٦٥، مرجع سابق، ص٥٦٤.

السعودية، وقدم مقترحاً يتضمن الدعوة للسلام في اليمن من خلال لقاء بين "عبد الناصر" و"فيصل".

وفي شهر أغسطس ١٩٦٥، وصل السفير السعودي إلى القاهرة يحمل رد الملك فيصل[1] .. والتقى عبد الناصر قبل سفره بالجمهوريين اليمنيين، في جلسة عقدت في الإسكندرية، ليتفاوض باسمهم ووصل عبد الناصر إلى جدة. وأجرى مباحثات مع فيصل، في الفترة من٢٢ إلى ٢٤ أغسطس ١٩٦٥م. وتوصل الجانبان إلى رؤى مشتركة سبق أن طرحت على بساط المؤتمرات السابقة منها:

أولاً: حق الشعب اليمني في تحديد نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه، وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦، وتعتبر الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستفتاء. فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب.

ثانياً: تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في تشكيل مؤتمر تحضره جميع الأطراف المعنية وأهل الحل والعقد، ويتكون من خمسين عضواً، ويجتمع المؤتمرون في مدينة "حرض" يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥، ويكلف المؤتمرون بمهام طريقة الحكم في الفترة الانتقالية، مع تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم من خلال المرحلة الانتقالية، ويضاف إلى مهام المؤتمرين الإعداد والترتيب للاستفتاء الشعبي.

ثالثاً: تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمني وتدعمانها وتتعاونان في إنجاح تنفيذها، وتعلنان قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما معاً للمتابعة والإشراف على الاستفتاء، وذلك فيما إذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة[2].

رابعاً: الإيقاف الفوري للمساعدة العسكرية السعودية للملكيين ومنع استخدام أراضي السعودية في عملياتهم ضد اليمن. كما تقوم الجمهورية العربية المتحدة بالانسحاب الكامل من اليمن في تاريخ أقصاه شهر سبتمبر ١٩٦٦[1].

---

١ الأهرام: ١٩٦٥/٨/٩

٢ انظر "النص الكامل لاتفاقية جدة "كذلك انظر" عبد الإله عبد الله، مرجع، سابق ص٢٠٥- ٢٠٧).

خامساً: وقف إطلاق النار فوراً على أن يتم تشكيل لجنة سلام من الجانبين، تقوم بالإشراف على لجنة قوات مشتركة من البلدين. وتستخدم لمنع أي انتهاك لهذا الاتفاق أو أي اضطراب قد يحدث في المنطقة[٢].

وأبرزت الاتفاقية النوايا المصرية والمساعي الرامية إلى تحقيق السلام في اليمن، وهذه الاتفاقية تعتبر استمراراً منطقياً لاتفاقية الإسكندرية لعام ١٩٦٤.

ويمكن القول أن اتفاقية جدة تعد انتصاراً لوجهة النظر السعودية التي سبق لها المطالبة بانسحاب القوات المصرية من اليمن، وتقرير مصير الشعب اليمني. كما أشار الملك فيصل في لقاء صحفي: "نحن لسنا مع عودة الإمام، كما أننا لا نلتزم جانب السلال. ونحن بصراحة مع الشعب اليمني نفسه، نريد أن يقرر مصيره هو لا غيره، ونريد لليمن المجاور للسعودية الأمن والبعد عن التطاحن والحروب الأهلية[٣]".

قبل عودة السلال والإرياني، والنعمان، والعمري إلى صنعاء، اجتمع بهم المشير عامر والسادات ودعاهم إلى الوحدة الوطنية لضمان تنفيذ اتفاقية جدة[٤].

وصرح متحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن أن الولايات المتحدة "تنظر بعين السرور البالغ لهذا الاتفاق الذي يساعد على تسوية النزاع في اليمن[٥]".

والملاحظ أن اتفاقية "جدة" تمت في غياب الطرفين المتنازعين على السلطة، القوى الجمهورية والمعارضين لها وسواء كانت اتفاقية "جدة" انتصاراً سياسياً للسعودية أو

---

١ Wenner. W. Manfred: Modern Yemen 1918-1966. PP(221-222.

٢ جريجري جويس: مرجع سابق، ص١١١، و يشير الكاتب إلى أن الزعيمين اتفقا سراً على أن يتخلوا عن عملائهما، المتطرفين السلال وعائلة حميد الدين، لصالح التسوية السلمية.

٣ الوثائق العربية ١٩٦٥م، حديث الملك فيصل عن اتفاقية جدة لإحلال السلام في اليمن، جدة ١٩٦٥/٩/١ .. نقلاً عن الرأي العام الكويتية ١٩٦٥/٢، الوثائق العربية، مرجع سابق، ص٥٨٨.

٤ محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص١٥٠.

٥ عبد الإله عبد الله: نكسة الثورة اليمنية، مرجع سابق، ص٢٠٧، وأضاف الكاتب أن إذاعة لندن قالت: "إن بريطانيا ترحب بأي خطوة تؤدي إلى استقرار الأحوال في اليمن. وتعرب عن تأييدها لاتفاق جدة "ص٢٠٧.

انكساراً ثورياً في سياسة مصر عبد الناصر. لم تسفر نقاط الاتفاق عن شيء جديد سواء وقف إطلاق النار أو منع إمداد قوى التمرد القبلي الموالية للإمامة، من المساعدات السعودية. أو انسحاب القوات المصرية من اليمن أو تفريغ الجمهورية من محتواها الثوري، عندما اتفق الجانبان على الاستفتاء الشعبي في اختيار النظام السياسي لليمن من خلال مؤتمر شعبي يمني يقام في مدينة "حرض". وهو أمر يتجاهل جثث الضحايا التي سقطت في السهول والجبال من أجل اليمن الجمهوري.

كان الاتفاق بين السعودية ومصر، من أجل إزالة التوتر الذي كان قائماً بين البلدين، بسبب القضية اليمنية وكان على الذين حملوا مشعل الثورة اليمنية أن يوحدوا صفوفهم وجهودهم من أجل الثورة والجمهورية. وانتقدت المجموعتان في المعسكر الجمهوري اتفاقية جدة، حيث رأها الراديكاليون الجمهوريون كتنازل هام للملكيين في حين كان رأي المعتدلين الجمهوريين أنها نتيجة حتمية للتدخل السعودي المصري في الشؤون اليمنية[1].

وقد رحبت الأمم المتحدة ومعظم الدول العربية بمقررات مؤتمر جدة، كما أيد هذا الاتجاه الاتحاد السوفييتي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والأردن، والعراق، وغيرها من الدول العربية والإسلامية، وكانت سوريا هي الاستثناء، نتيجة سوء العلاقات بين عبد الناصر، وحزب البعث السوري الحاكم[2].

وأصدر المجلس الجمهوري، ومجلس الوزراء بياناً حدد فيه موقف الجمهورية من "اتفاقية جدة "جاء فيه: "يؤكد المجلسان الخطوة الموفقة التي ضربت المثل الأعلى في التسامح والتسامي من أجل المصلحة القومية العربية. كما أكد البيان الرغبة الصادقة في تصفية الجو بين الشعبين الصديقين وأن الشعب اليمني قرر مصيره يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢[3]".

---

١ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٨٤.

٢ إدجار أوبالانس: مرجع سابق، ص ٢٥٤.

٣ جريدة فتاة الجزيرة العربية (عدن)، العدد ١٩٦٥/٩/٩، نقلاً عن محمد علي الشهاري، مرجع سابق، ص١٥١.

وفي أواخر أغسطس ٦٥م قام الجانب المصري بمحاولة لإقناع الجمهوريين الراديكاليين في المشاركة في جهود تنفيذ الاتفاقية وأصدر الرئيس السلال، سلسلة من التصريحات تتضمن كسب المعركة سياسياً عن طريق تنفيذ الاتفاقية وبأن ذلك يتطلب وحدة كاملة في الصف الجمهوري بما في ذلك الاستعداد للتسامح مع القوة الثالثة، وليس فقط الجمهوريين المعتدلين.

وعقب اجتماع الرئيس السلال، بالمشير عامر، والسادات، أعلن: ".. إننا على يقين من أن إخواننا الذين كانوا في الطائف وعادوا أخيراً إلى صنعاء، إنما هم جمهوريون أصلاء وحتى التي أطلقت على نفسها اسم القوة الثالثة، إنما هي أيضاً جمهورية النزعة والوحدة الوطنية تفتح صدرها للجميع"[١].

وفي الرابع من سبتمبر أعلن عن تشكيل جديد للمجلس الجمهوري، برئاسة المشير عبد الله السلال[٢]. وبعد ذلك بدأ التحرك الجمهوري داخلياً وركز على الدعوة للنظام الجمهوري واستبعاد أسرة بيت حميد الدين، من أية تسوية.

إلاّ أن الجمهوريين في صنعاء لم يتفقوا على قرارات مؤتمر "جدة" وتفاقم النزاع فيما بينهم، ودعوا إلى عقد مؤتمر شعبي آخر .. ومع نهاية سبتمبر أتخذ المجلس الجمهوري قراراً يقضي بعقد مؤتمر في الجند (قرب تعز)، وذلك لمناقشة مواقف مختلف القوى الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية من اتفاقية جدة[٣].

وفي العشرين من اكتوبر ٦٥ م بدأت أعمال "مؤتمر الجند" واشترك في المؤتمر ممثلون عن كل القوى الوطنية، وكان على المؤتمر مناقشة مسألة مؤتمر حرض القادم، واختيار ممثلين عن الجانب الجمهوري إلى المؤتمر، واختلف الأعضاء في وجهات النظر.

---

١ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٧٧

٢ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق ص٣٧٧ "ويضيف المرجع إلى أن المجلس الجمهوري يتكون من السلال رئيساً وعضوية كل من عبد الرحمن الإرياني ومحمد علي عثمان، وأحمد محمد نعمان، وحمود الجائفي.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٥، انظر أيضاً أحمد يوسف أحمد مرجع سابق، ص ٧٨.

وسعى المعتدلون من الجمهوريين إلى الحصول على تأييد المؤتمر لقرارات "مؤتمر خمر" في الوقت نفسه سعى أنصار "ميثاق الطائف" إلى دعم فكرة "دولة اليمن الإسلامية"، ورغم الاختلاف في وجهات النظر إلاّ أن المؤتمرين اتفقوا على الحفاظ على النظام الجمهوري في اليمن، ورفضهم لعودة أي فرد من أفراد أسرة بيت حميد الدين.

وتضمنت قرارات المؤتمر التأكيد على اعتبار مؤتمر الجند يعد امتداد لمؤتمر خمر، وأرسل أنور السادات مندوباً عنه "محمد عبد الواحد" حاملاً دعوة للرئيس السلال لزيارة مصر[1].

وقبل سفر الرئيس إلى القاهرة افتتح المؤتمر في ٢٠ أكتوبر في مدينة "القاعدة" ـ منتصف طريق تعز ـ إب ـ وصرح في خطابه للمؤتمرين بأن أخطر قضية هي الالتفاف الكامل والشامل حول النظام الجمهوري، وأن الشعب قد وضع حداً للقوى الرجعية منذ يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وعلى المؤتمر أن يؤكد بالإجماع الشعبي ما سبق أن أعلنه بقوة الثورة ووحدة الشعب[2].

وتوجه الرئيس السلال إلى القاهرة[3]، وانتقلت أعمال المؤتمر إلى صحن مسجد معاذ بن جبل، في قرية "الجند". استمر المؤتمر ثلاثة أيام وأنهى أعماله في ٢٣ أكتوبر ١٩٦٥، وأعلن "عبد السلام صبرة قرارات المؤتمر الذي أعتبره تكملة لمؤتمر خمر، وتضمنت التأكيد على قرارات مؤتمر خمر والتمسك بالوحدة الوطنية والنظام الجمهوري، كما اتفق المؤتمرون على استبعاد كل أفراد بيت حميد الدين من البلاد، وانتخاب لجنة مكونة من تسعة أشخاص من جميع المحافظات .. عضو

---

١ محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص١٥٦.

٢ نفس المرجع، ص١٥٦، وأضاف الكاتب: أن رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر "أمين عبدالواسع نعمان" ألقى كلمة ترحيب بالمؤتمرين: تلاه "أحمد محمد نعمان، الذي ألقى كلمة الافتتاح.

٣ نفس المرجع، ص١٥٧، ويشير إلى أسماء الوفد المرافق للرئيس السلال في رحلته إلى القاهرة هم: أحمد محمد نعمان وحمود الجائفي، ومحمد علي عثمان، وعبد الله جزيلان، والسفير المصري "أحمد شكري" ومحمد عبد الواحد، ومحمد علي الشهاري - مدير مكتب الرئيس السلال".

واحد من كل محافظة وعضوان من محافظة صنعاء تكون مهام هذه اللجنة اختيار ممثلي الشعب في مؤتمر "حرض".

وتتولى هذه اللجنة القيام بأي تعديل يتعلق بلجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر خمر، من ناحية لوائحها وزيادة أعضائها واختيار أعضاء آخرين حسبما تقتضيه المصلحة العامة[1].

ويشير الكاتب السياسي المصري المعروف "أحمد حمروش[2]": إلى أنه "وقبل أن ينعقد المؤتمر - أي مؤتمر حرض - وحتى يزيل "جمال عبد الناصر" أية مصاعب يمكن أن تعترض طريق الاتفاق، استدعى السلال، إلى القاهرة في أكتوبر ١٩٦٥ ليمنح المجموعة الأخرى فرصة الانفراد بالحكم "اختباراً لنواياهم ومحاولة لتقليل الخلافات ورغبة في الوصول إلى اتفاق .. واستجاب السلال لإرادة عبد الناصر، ورغبة منه في البرهنة على حسن نيته وعن استعداده لقبول أية تضحيات تمهد للسلام، سافر إلى القاهرة."

وبوصول السلال إلى القاهرة فوجئ السلال عندما أبلغه المشير عامر، وأنور السادات بأنه تقرر للمصلحة العليا اليمنية والعربية أن يبقى في القاهرة، ريثما تختبر نوايا أقطاب مؤتمر خمر وقدرتهم على نجاح مؤتمر حرض وتحقيق السلام[3].

ولم يكن الأمر كما أشار إليه "حمروش" سابقاً، أن السلال استجاب لعبد الناصر، بل بالعكس قد اعتبر ذلك إقامة جبرية له في القاهرة، وطيلة إقامته الإجبارية في مصر لم يتمكن السلال من مقابلة عبد الناصر، مقابلة رسمية، والتي استمرت من ٢١ أكتوبر ٦٥م وحتى ١٢ أغسطس ١٩٦٦ تاريخ عودته إلى اليمن - أما

---

١ جريدة فتاة الجزيرة (١٩٦٥/١٠/٢٤)، نقلاً عن: محمد علي الشهاري، مرجع، ص١٥٨.

٢ عبد الناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، ج٣، ط٢، ١٩٨٣، ص٢٥١.

٣ محمد علي الشهاري: المرجع السابق، ص١٦١.

الوفد المرافق له فقد عاد إلى اليمن - وقد خول السلال، العمري صلاحيات القيام بمهام الرئاسة[1].

وفي مؤتمر الجند تم اختيار الوفد الشعبي إلى مؤتمر حرض[2] وبرز بوضوح رفض شعبي لاتفاقية "جدة" عندما بدأ وصول أعضاء لجنة السلام إلى اليمن، من العسكريين السعوديين، حينما شهدت الكثير من المدن اليمنية الإضرابات والمظاهرات المعادية للسعودية والموجهة ضد اتفاقية جدة والمؤتمر المزمع عقده في حرض[3].

وفي ٢٨ أكتوبر ٦٥ م أعلن في صنعاء عن دستور تنظيم شعبي للقوى الوطنية في اليمن، واتخذ من الوحدة الوطنية والجمهورية والديمقراطية شعاراً للتنظيم، ومن أهدافه الدفاع عن النظام الجمهوري ومكاسب ثورة ٢٦ سبتمبر، والعمل على تعبئة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية العربية، والإيمان بالوحدة اليمنية والوحدة العربية ومساندة جنوب اليمن المحتل، والتخلص من الاستعمار البريطاني وتبني سياسية الحياد الإيجابي في العلاقات الخارجية .. والدعوة إلى تحالف القوى الوطنية للقضاء على مخلفات النظام الملكي، وبناء جيش وطني حديث، وتكوين مقاومة شعبية لحماية مكاسب الثورة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس[4].

وفي الفترة ما بين الرابع عشر والسابع عشر من نوفمبر ٦٥م اجتمع بعض الدبلوماسيين اليمنيين في بيروت، وبعض السياسيين اليمنيين وأعلنوا في اجتماعاتهم تأييدهم المطلق لميثاق الطائف، وقرارات مؤتمر "جدة". وطالبوا مصر والسعودية تحمل مسؤوليتهما التاريخية في إنجاح مؤتمر "حرض"[5].

---

١ نفس المرجع، ص١٦١.

٢ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٥.

٣ نفس المرجع: ص٨٥.

٤ الوثائق العربية: (١٩٦٥)، مرجع سابق، ص(٦٩٥- ٦٩٦)؛ انظر: جريدة الثورة - صنعاء (١٩٦٥/١٠/٢٨).

٥ نفس المرجع: ص٣٥٧، انظر الرأي العام - الكويتية: (١٩٦٥/١١/٢٣).

والملاحظ أن الاتجاه الأول "التنظيم الشعبي للقوى الوطنية" هو اتجاه يساري جمهوري، بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل. ولذلك كانت آراؤه تعبر عن المسار السياسي لقوى الراديكالية في الجناح الجمهوري[1].

بينما تجمعات الدبلوماسيين في بيروت كانت تضم الجناح اليميني الجمهوري، يتضح ذلك من خلال مقرراتهم التي أعلنوا عنها[2].

جاء مؤتمر حرض - في أقصى الشمال الغربي لليمن - في نوفمبر ١٩٦٥، تتويجاً للمؤتمرات الشعبية والحكومية السابقة، ولأهميته انقسم الجمهوريون حول أسماء الوفد إلى مؤتمر "حرض" حيث رأى العمري وبعض الضباط، ألا يكونوا ممن سبق لهم الاشتراك في مؤتمر الطائف، الذي استبدل الدولة الإسلامية "بالجمهورية" بينما رأى النعمان، والإرياني، والأحمر، أنهم ينبغي أن يكونوا من رجالات مؤتمر "خمر" و "الجند".

وخرجت الجماهير في تعز في مظاهرات تؤيد "العمري" وكان وراء تحريكها "التنظيم الشعبي للقوى الوطنية "وتم الاتفاق على أن يضم الوفد الجمهوري عناصر تمثل الجناح الثوري إلى جانب ممثلي الجناح الجمهوري المعتدل[3]. وشكل الوفد الجمهوري من خمس وعشرين عضواً برئاسة عبد الرحمن الإرياني وتشكل الوفد الملكي من ثلاث وعشرين عضواً، برئاسة "أحمد الشامي" ومثل المنشقون الجمهوريون بعضوين[4].

---

١ محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص١٧١، ويشير الكاتب إلى أن"جهود حركة القوميين العرب والديمقراطيين اليمنيين أسفرت عن تشكيل ما أسمي "التنظيم الشعبي للقوى الوطنية" الذي اتسع للعديد من الأطراف الناصرية والمستقلة، وحتى بعض المشايخ الصغار المتمسكين باستماتة بالجمهورية والمدافعين عن الدور المصري في اليمن.

٢ الوثائق العربية: (١٩٦٥)، مرجع سابق، ص٣٥٧.

٣ محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص(١٧٨- ١٧٩).

٤ إيلينا جولوبوفسكايا: المرجع السابق، ص٨٦، انظر: محمد علي الشهاري، مرجع سابق، ص٨١ ويشير جريجري جويس: إلى أن المنشقين الجمهوريين، هم ممثلو القوة الثالثة، وهم ثلاثة

وبهذا التشكيل عقد مؤتمر حرض أولى جلساته يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ بحضور مراقبين مصريين وسعوديين[١]. بعد الجلسة الافتتاحية لم تعقد سوى ثلاث جلسات ما بين ٢٦ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٥، حاولت اللجنة الفرعية المكونة من الأطراف المعنية في المؤتمر، أن توفق الرؤى في استمرار المؤتمر، إلاّ أن المؤتمر أجل عقد اجتماعاته حتى يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٦، غير انه لم ينعقد قط[٢].

فبعد الافتتاح للجلسة الأولى اختلف الجانبان على جدول أعمال المؤتمر[٣]. وطالب الجمهوريون بأن تعمل أي حكومة مؤقتة داخل إطار جمهوري، ووفقاً لمبادئ جمهورية، مع استبعاد نهائي لبيت حميد الدين، بينما أصر الجناح الملكي على أن اتفاقية جدة قد نصت على أن الحكومة المؤقتة لا يجب أن تكون ملكية ولا جمهورية. كما طالب الملكيون بالانسحاب الفوري للقوات المصرية من اليمن وإجراء استفتاء عام[٤].

أعضاء وليسوا عضوين وهم: إبراهيم بن علي الوزير، وسنان أبو لحوم، ونعمان بن قائد بن راجح، قد انضموا إلى صفوف المفاوضين الملكيين.

١ احمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٨، ويشير إلى أن مصر مثلها سفيرها في اليمن "أحمد شكري" ويحيى عبد القادر، وعن اللجنة السعودية، رشاد فرعون "السفير السعودي بفرنسا، فضلاً عن رئاسة لجنة السلام من الجانبين.

٢ محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص ١٨٣. انظر: عيد مسعود الجهني: الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، الرياض، دار المعارف السعودية، ١٩٩٤، ص(٣٠٠- ٣٠١).

٣ مجلة آخر ساعة: العدد ١٦٢٢، الموافق (٢٤ نوفمبر ١٩٦٥)، ص٦.

٤ مجلة آخر ساعة: العدد ١٦٢٣، الموافق (١ ديسمبر ١٩٦٥). وتشير إلى أن المؤتمرين اختلفوا حول المقصود بمفهوم "طريقة الحكم" هل يكون نظاماً ملكياً أم جمهورياً.. وتناول الشامي الحديث بالقول بأنه من جانبه كممثل للملكيين يتنازل عن التمسك بالنظام الملكي مقابل تنازل الجمهوريين عن النظام الجمهوري والقبول بالحل الوسط وهو قيام "دولة اليمن الإسلامية" .. وكان رد رئيس الوفد الجمهوري "عبد الرحمن الإرياني": أن كلمة دولة يطلق كتعريف لأي دولة في العالم سواءً كانت جمهورية أم ملكية مجموعة من الناس يعيشون على أرض وحكومة.. لكن شكل الدولة هو الملكي أو الجمهوري وهذا ما سيقرره الاستفتاء ..ومن جانب الوفد الجمهوري لن يتنازل عن النظام الجمهوري القائم. وتطورت الأمور وتمسك كل جانب

والملاحظ أن "العمري" قد استبعد من الوفد، وحل مكانه "الإرياني" وهذا مؤشر على أن السياسة المصرية كانت تغلب اتجاه الاعتدال داخل الوفد الجمهوري، وفي المقابل تم استبعاد أسرة حميد الدين، من الوفد الملكي. وبرزت خلافات حادة داخل أروقة المؤتمر تمثلت بالآتي:

أن الجمهوريين تحفظوا على المساواة العددية بين الجانبين وكذلك على وجود أحد أحفاد الإمام يحيى وهو "محمد عبد القدوس الوزير" وقد تم إطلاق سراحه من معتقلة بصنعاء بعد اتفاقية جدة، بشرط أن لا يمارس أي نشاط سياسي داخل اليمن. وانضمام ثلاثة من المنشقين الجمهوريين إلى الوفد الملكي. ووجود ستة من الشوافع في الوفد الملكي بدلاً من عشرة فضلاً عن أن الشوافع في الوفد الملكي لا يمثلون إلاّ أنفسهم بالمقابل تحفظ الملكيون بعدم وجود ثلاثة من الجمهوريين المشتقين داخل الوفد الجمهوري. ووجود أربعة عشر شافعياً داخل الوفد بدلاً من عشرة، وعدم تمثيل أهل الحل والعقد في الوفد على النحو المطلوب[1].

فسر كل من الجمهوريين والملكيين بنود اتفاقية جدة، كل حسب فهمه، مما جعل المؤتمر يصل إلى طريق مسدود منذ يومه الأول لأعماله[2].

قدم الجانب الجمهوري تنازلات تجاوز بها اتفاقية "جدة" حيث قبل بتشكيل وزارة مؤقتة في ظل النظام الذي يحوز الأغلبية المطلقة في المؤتمر، كما أبدى استعداده بقبول إجراء استفتاء فوري لتقرير نوع النظام الذي يتقبله الشعب تحت إشراف لجان من الدولتين السعودية ومصر، أو تحت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة. إلاّ أن الوفد الملكي رفض المقترح الأول والثاني بحجة تواجد القوات المصرية في اليمن[3].

بوجهة نظره في تفسير اتفاقية "جدة".

١ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٨١.

٢ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٦.

٣ محمد علي الشهاري، مرجع سابق، ص١٨٤؛ انظر كذلك: أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٨٢.

وطرح ممثل القوة الثالثة الحاضر ضمن الوفد الملكي "ميثاق الطائف" كحل للخروج من الأزمة وحظي ذلك بموافقة الملكيين دون الجمهوريين[1].

تقرر تشكيل لجنة من عشرين عضواً تمثل الجانبين من المشايخ سواء من داخل المؤتمر أو من خارجه ويعرض عليها اختيار طريقة الحكم لمناقشتها وتشكلت لجنة من المشايخ عهد إليها مهمة اختيار طريقة الحكم في فترة الانتقال وقد وضع الوفد الجمهوري النظام الجمهوري أمام المؤتمرين للتصويت عليه فإذا حاز على الأغلبية المطلقة أخذ به ونال التأييد. ولكن الجانب الملكي رفض ذلك وطلب الحصول أولاً وقبل كل شئ على إقرار مسبق من الجمهوريين بالموافقة بإلغاء النظام الجمهوري وتغيير اسم الدولة، فرفض الجانب الجمهوري هذا الطلب، حيث أشار إلى أن النظام الجمهوري معترف به دولياً ومن قبل هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية. كما رفض الجانب الملكي إجراء استفتاء على اختيار أحد النظامين[2].

تطورت الخلافات، مما جعل رئيس الجانب الجمهوري "عبد الرحمن الإرياني" يعجل بإرسال برقية إلى الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ نوفمبر، تضمنت حرص وفده على تحقيق السلام لفكرة إلغاء النظام الجمهوري[3].

---

١ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٨٢.

٢ عبد الله الثور: مرجع سابق، ص(١٧٠- ١٧١).

٣ عبد الله الثور: مرجع سابق، ص١٧١: نصت البرقية على الآتي: ".. نزولاً عند رغبتكم وتنفيذاً لاتفاقيتكما وحرصاً على تحقيق السلام والاستقرار في اليمن، حضرنا إلى "حرض" كممثلين لوفد الجانب الجمهوري على أمل أن نصل إلى حل مع إخواننا الخارجين على هذا النظام، بالرغم من أن التمثيل للوفد غير عادل ولا صحيح وقد اختلفنا في تفسير، الاتفاقية التي فهمها كل جانب على حسب ما يريد وحين رجعنا إلى لجنة الرقابة واجهتنا بالحقيقة الرهيبة. وهي إلغاء النظام الجمهوري القائم والنظام الإمامي غير القائم ثم اختير طريق وسط للحكم لا جمهوري ولا إمامي حتى يتم الاستفتاء خلال عشرة أشهر كما جاء في اتفاقية "جدة" ولم تأت فيه إشارة حول أسرة بيت حميد الدين، التي كانت السبب فيما وصل إليه الحال من خراب ودمار ودماء وشقت بها اليمن قديماً وحديثاً وتمزقت كل ممزق وتعرضت لكل نكبة وذل وهوان .. فإذا كانت الدولتان الشقيقتان قد اتفقتا على هذا الحل الذي أعلنته هيئة الرقابة فإننا ممثلي الجمهوريين

ورد الملك فيصل ببرقية جوابية وجهت للمؤتمرين جاء فيها: إنه ليس لأعضاء المؤتمر أن يبحثوا في وضع أي النظامين الجمهوري أو الملكي، وإن عليهم أن يتفاوضوا حول تشكيل الحكومة المؤقتة وأن يتركوا النقاش حول مسالة أسرة بيت حميد الدين[1].

وفي الثالث من نوفمبر أكد رئيس الوفد الملكي "أحمد الشامي" على أن وفده وجد هيئة الرقابة بعنصريها المصري والسعودي تفهم الاتفاقية كفهمهم لها[2]. إلا أن اللجنة المصرية بعثت برسالة إلى الوفد الجمهوري أن ما قاله الشامي في خطابه لم ينسحب عليهم وإنما مفهومهم أن يترك الأمر لليمنيين أنفسهم في المؤتمر ليقرروا ما يشاؤون[3].

وفي الخامس من ديسمبر رد عبد الناصر على برقية الإرياني، جاء فيها ـ

"إنني لمطمئن كل الاطمئنان إلى أنكم تقدرون المسؤولية الملقاة على عاتقكم وواثق كل الثقة من أنكم بتوفيق من الله ستصلون إلى الاتفاق على طريقة الحكم

نحمل الدولتين المسؤولية ونترك قضية شعب اليمن في يديهما لأنهما أقوى على نزع السلاح الذي قدماه للفريقين ثلاث سنوات وهما أقدر على فرض الحل بالقوة دون أن يتعرض شعباهما للحرب أو تتعرض اليمن لمزيد من الخراب والدمار والدماء.. إن أبناء اليمن فرضت عليهم الحرب ووزعت بينهم الفتنة العمياء والفوضى والأحقاد والمطامع ووضعت في أيديهم أسلحة الدمار المختلفة من الدولتين الشقيقتين وأنفقت عليهم الأموال بسخاء استغل ذلك تجار الحروب والمنتفعون بهما كما فرضت عليهم الدولتان الحرب فلتفرض عليهما السلام .. إن الجمهوريين متمسكون بنظام شرعي قائم معترف به في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وذلك هو مكسب الشعب نتيجة تضحياته ونبح خيرة رجاله من مشايخ وعلماء وشباب، وإن إلغاء نظام معترف به مقابل إلغاء نظام غير معترف به ستكون نتائجه حرباً أهلية.

١ نفس المرجع: ص١٧٢.

٢ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٨٥.

٣ نفس المرجع، ص٣٨٦.

التي يرتضيها الشعب اليمنى الشقيق متمسكين باتفاقية جدة[1]. وانتهت الجلسة الرابعة في الخامس من شهر ديسمبر دون اتفاق[2].

وفي السادس من ديسمبر قدم رئيس الوفد الملكي إلى هيئة مراقبة المؤتمر ولجنة السلام مقترحاً بتشكيل لجنة فرعية لتحديد نقاط الخلاف والتوصل إلى مشروع قرار تسوية لهذه النقاط. ورد الإرياني بالرفض وإحياء اقتراح تأجيل المؤتمر. واستمرت الاتصالات حتى منتصف ديسمبر حين بعث الإرياني بمذكرة إلى هيئة الرقابة ولجنة السلام، يقترح فيها تأجيل الجلسة الخامسة للمؤتمر إلى ٢٠ فبراير. وسافر معظم أعضاء الجانب الجمهوري، معلناً استعداد وفده لاستئناف المؤتمر في أي وقت وكانت هذه هي نهاية مؤتمر "حرض"[3].

لقد كان فشل مؤتمر حرض متوقعاً سلفاً لأنه جاء وفق رغبة خارجية، وخضع للإشراف السعودي والمصري، وكان مؤتمر (جدة) انتكاسة لجمهورية الثوار بصنعاء. لأن معظم بنوده تقرر مفاهيم الاتجاه الملكي المعتدل. وقد كانت المشكلة الخلافية بين الجانبين في المؤتمر هي تفسير مفاهيم مؤتمر (جدة). ومن الواضح أن أطراف مؤتمر جدة قد اتفقا على إلغاء النظامين في المرحلة الانتقالية.

وفي ٢٣ ديسمبر ٦٥م ألقي عبد الناصر، خطاباً في بورسعيد، عبر فيه عن أسفه لأن مؤتمر "حرض" لم يصل إلى الحل المنشود وأعرب فيه عن الأمل بأن تختفي العقبات التي تواجه المؤتمر، وأن تستمر الجهود من أجل الوصول إلى نتيجة تحفظ للشعب اليمني مصالحه، وتحقق الاستقرار والسلام[4].

---

١ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٨٦.

٢ نفس المرجع، ص٣٨٢، انظر: عيد مسعود الجهني، مرجع سابق، ص٣٠١.

٣ نفس المرجع، ص٣٨٣.

٤ جريدة الأمل (عدن) (١٩٦٥/١٢/٢٦).

وفي ٢٤ ديسمبر وافق رئيس الوفد الملكي على تأجيل استمرار المؤتمر، معلناً استعداد وفده لاستئناف المؤتمر في أي وقت[١]. كما وافق الطرفان على الامتناع عن القيام بأي أعمال مضادة للطرف الآخر[٢].

وجرت اتصالات لاحقه بين كل من مصر والسعودية والأطراف اليمنية المتنازعة حول تفسير اتفاقية (جدة). غير أن ذلك لم يسفر عن الوصول إلى نتائج مثمرة.

وفي ١٩ فبراير ٦٦م صرح رئيس الوفد الجمهوري بأنه ليس المطلوب منهم الحصول على تفسيرات للاتفاقية، وأنهم مستعدون لاستئناف مؤتمر حرض في التاريخ الذي سبق تحديده[٣]. غير أن نقاط الخلاف أسفرت عن أنه لا رجعة إلى الحوار من جديد.

مع غروب شمس النصف الأول من الستينات تبلورت المؤتمرات الشعبية عن عودة الخلاف بين الأطراف المعنية .. وفي مطلع عام ١٩٦٦ بدأت الجمهورية العربية المتحدة في سحب قواتها من اليمن تنفيذاً لاتفاقية "جدة" وخاصة من المناطق الشرقية والشمالية من أراضي اليمن، حيث تبقى في المناطق الثلاث (صنعاء ـ تعز ـ الحديدة)[٤].

وأكد الأمير عبد الله، نائب رئيس الوزراء الملكي في المنفى، في ٢٥ أكتوبر، خلال زيارته للندن أن آلاف القوات العسكرية المصرية قد انسحبت بالفعل[٥].

وفي منتصف فبراير ١٩٦٦ أعلن أعضاء لجنة السلام في الجانب السعودي، عن عدم استعداد الوفد الملكي لاستئناف المفاوضات نظراً لقناعتهم بأن الخلافات بين

---

١ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٣٨٣.

٢ إدجار أوبالانس، مرجع سابق، ص٢٦٠.

٣ نفس المرجع، ص٢٦١.

٤ بطرس غالي: مرجع سابق، ص١٣٤، ويشير: إدجار أوبالانس، مرجع سابق، ص٢٦١ أنه من المؤكد أن مصر قد سحبت خلال الشهرين الأولين من عام ١٩٦٦ أجزاء كبيرة من قواتها العسكرية في كل من شمال وشرق اليمن.

٥ إدجار أوبالانس: مرجع سابق، ص٢٦١.

أعضاء المؤتمر لا يمكن تسويتها. وقد استخدم هذا الإعلان كأساس للتوقف الكامل لأعمال المؤتمر[1].

ومن المحقق أن فشل "مؤتمر حرض" كان يعني في واقع الحال إلغاء اتفاقية جدة، وعودة الخلاف[2]. وقد حاول الملك فيصل عرض اقتراح على الرئيس جمال عبد الناصر، بواسطة سفير السعودية بالقاهرة، ويتمثل الاقتراح إما أن تعتبر مصر اتفاقية (جدة) لم تعد قائمة، وفي ذلك يمكن اعتبار الاتفاق ملغياً. وإذا كانت مصر مازالت عند تأييدها للاتفاق فعليها تحديد موقفها من التنفيذ[3].

وكانت مصر ما زالت عند قناعتها بتطبيق بنود الاتفاق. لذلك كانت الرياض تنظر إلى هذه المعاهدة كإشارة لضعف موقف الرئيس جمال عبد الناصر.

وبدأ الخلاف بين عبد الناصر والملك فيصل حول مشروع فكرة الحلف الإسلامي، الذي أثارته المملكة السعودية في عام ١٩٦٥، وتبنى دعوته الملك فيصل، حيث استطاع الحصول على عهود بالتأييد من إيران في ديسمبر ١٩٦٥، ومن الأردن في يناير ١٩٦٦، كما قام بزيارة إلى باكستان والسودان[4].

---

١ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٦.

٢ تشير "مجلة المصور- المصرية، عدد(٢١٤٨) الموافق ١٠ ديسمبر ١٩٦٥، ص١٨.
أن الفريق حسن العمري جاء إلى "حرض"، مرتين وأجتمع بأعضاء الوفد الجمهوري واتفقوا على ألا يستبدلوا بالجمهورية أي نظام آخر .. وفد تحدث في أحد الجلسات ممثل الملك فيصل "رشاد فرعون" أن جلالة الملك فيصل متمسك بروح ونص اتفاقية "جدة" وهو يناشد المؤتمرين التمسك به .. وعندما اعترض الجمهوريون على تحديد شكل النظام، تحدث إبراهيم الوزير، وأبدى رأيه بالقول "لماذا لا نوافق جميعاً على اسم الدولة اليمنية، ويلغى النظام الملكي والجمهوري، المهم لدينا، هو المحتوى وليس المظهر الخارجي". وعندما احتدم النقاش واستمر حول تفسير اتفاقية "جدة" أبرق الجمهوريون إلى الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر باعتبارهما رئيسي الدولتين اللتين اتفقتا على السلام وتمكين إرادة الشعب اليمني من إعلان كلمته.

٣ خديجة أحمد الهيصمي: مرجع سابق، ص٢٠٤.

٤ جريجري جويس: مرجع سابق، ص(١١٢- ١١٣).

وكان الغرض من هذا المشروع هو أن تتقلد السعودية دور الصدارة القيادية للعالم الإسلامي، مما يسمح لها بانتقاد المفاهيم السياسية العربية وتحالفاتها كفكر القومية العربية، الذي يدعو للوحدة العربية والتحالف مع الاتحاد السوفييتي فضلاً عن أن فكرة الحلف الإسلامي تسمح بالخروج من الإطار العربي والبحث عن حلفاء، أقوياء لدى إيران، وتركيا، وباكستان، مما دفع عبد الناصر إلى اتخاذ خطوة عدائية لهذا التجمع وهو محق في ذلك، لأن الحلف الإسلامي المقترح سيعطل سيطرة مصر على السياسة العربية[1].

كما أن إيران والأردن كانا على علاقة سيئة مع مصر، مما جعل عبد الناصر يشك في نوايا الملك فيصل، كما نظر عبد الناصر، نظرة شك وعدم ارتياح لمعاهدة ديسمبر ١٩٦٥ بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا لتكوين نظام دفاع جوي حديث في السعودية. مما جعل عبد الناصر يضع هذا المؤتمر الإسلامي في إطار التحالف الاستعماري[2]. ويقول عبد الناصر، في هذا الصدد في خطاب ألقاه في "السويس" في ٢٢مارس ١٩٦٦م: " .. لقد ظن الاستعمار أن بعض الظروف في العالم العربي قد أصبحت مواتية له. ولكن ذلك نوع من خداع البصر فالقوى الرجعية لن تعود إلى التحكم في العالم العربي .. وإن بدا في لحظة من اللحظات حركة، فإنه في نهاية المطاف محكوم عليه بالدوار والسقوط "[3]. كما أشار في خطابه إلى دور القوات المصرية في اليمن بقوله: " .. إن دورنا في الدفاع عن ثورة اليمن هو دور فرضته علينا عروبتنا.. وفرضه علينا التضامن العربي وقد واجهتنا في ثورة اليمن مؤامرات الاستعمار، ومؤامرات الرجعية. ومعروف أن السعودية من أول

---

١ نفس المرجع السابق، ص١١٣.

٢ نفس المرجع: ص١١٣، وفي خطاب للرئيس عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٥ في بورسعيد، أوضح فيه بأن أي محاولة من جانب الملكيين لإشعال الحرب من جديد، فإنها ستقابل بالردع، نفس المرجع، ص١١٣.

٣ جريدة فتاة الجزيرة (١٩٦٦/١٢/١٨ و ١٩٦٦/١٢/١٩م) نقلاً عن: محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص١٩١.

ما قامت ثورة اليمن استدعت عم الإمام البدر، وجابته على الحدود، وأدته فلوس، وأدته سلاح.

وبدأوا يصرفون الأموال على القبائل. وحصلت معارك وأرسلنا قوات مسلحة من عندنا. واستطاعت قواتنا المسلحة، بعد أن بذلت فعلاً الجهد الكبير، أن تكسب كل المعارك التي دخلتها وأن تسيطر على كل منطقة في اليمن. ولم نتوان عن أن نضحي بأرواحنا في سبيل ثورة اليمن"[1]. كما أضاف عبد الناصر: ".. وحتكون لنا استراتيجية جديدة في اليمن، وهي استراتيجية النفس الطويل .. أي أن نقعد مدة طويلة في اليمن، حتى يقف الجيش اليمني، وحتى تقف الثورة اليمنية، وتصبح قادرة على الدفاع عن نفسها هذه هي خطتنا الجديدة في اليمن"[2].

وتوترت العلاقات بين مصر والسعودية. واستأنفت السعودية وبكل قواها مد القوى القبلية المتمردة والمتحالفة مع أسرة بيت حميد الدين، بالأسلحة والذخائر والأموال، الأمر الذي أدى إلى نمو وزيادة نشاطهم العسكري. وأعلنت مصر أنها لن تتوقف أمام توجيه ضربة عسكرية إلى قواعد تموين الملكيين بما في ذلك القواعد العسكرية الملكية المتواجدة داخل الأراضي السعودية[3].

وتشير بعض المصادر إلى أنه في الثالث عشر من أبريل صرح مصدر رسمي مصري بأن الجلاء عن شمال اليمن قد استكمل تماماً. كما ذكر أن حوالي (٣٠ ألف) جندي مصري قد تم سحبهم، وأن خمسة عشره ألف جندي آخر قد سحبوا من منطقة الجوف[4].

إلاّ أن سياسة المد والجزر بين الجانب المصري والاتجاه السعودي بين الانسحاب والتصريحات التي أدلى بها الرئيس عبد الناصر، توحي إلى أن العلاقات في ذلك

---

١ نفس المرجع السابق، ص١٩٢.

٢ نفس المرجع، ص١٩٢، أنظر كذلك: صحيفة الأمل، عدد ١٩٦٦/٣/٢٧.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٧.

٤ إدجارا وبالانس: مرجع سابق، ص٢٦٤.

الحين بين عبد الناصر، وفيصل وصلت إلى طريق مسدود. وفي يوليو ١٩٦٦ وصل إلى صنعاء اللواء طلعت حسن، حيث كلف بمهمة قيادة القوات العربية في اليمن[١].

وفي النصف الثاني من يوليو شكلت في اليمن كتلة ائتلافية معادية للرئيس السلال والمصريين. وقد لعب رئيس الوزراء "حسن العمري" دور المؤسس لهذا التكتل، الذي ضم تجمعات حزبية وشبابية وكبار العسكريين من الضباط وأنصارهم من المثقفين، والتحق بهذه المجاميع بعض رموز الشخصيات القبلية وأنصار حركة القوميين العرب، والبعثيون (الجمهوريون المنشقون)، وطالبت هذه الكتلة بإنشاء مجلس الشورى المنتخب كبرلمان للبلاد[٢].

وفي الأول من أغسطس ٦٦م أقر رئيس الوزراء "حسن العمري" عقد مؤتمر شعبي في صنعاء، حيث عقد في مبنى مجلس الشورى، وحضره أعضاء المجلس الجمهوري والوزراء وأهل الحل والعقد من العلماء والمشايخ والشباب والضباط من جميع أنحاء الجمهورية العربية اليمنية. واتفق المؤتمرون على الآتي:-

أولاً: التمسك بالنظام الجمهوري والدفاع عنه، والمحافظة على الوحدة الوطنية على أساس العدل والحرية والمساواة تحت ظل القانون والنظام، كما يعتبر من يدعو للطائفية خائناً لوطنه[٣].

ثانياً: أدان المؤتمرون الحكومة السعودية بإصرارها على محاربة الشعب من خلال بيت حميد الدين.

---

١ عبدالله الثور: مرجع سابق، ص١٧٥.

٢ غيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٨.

٣ محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص(٢٠٢- ٢٠٣). ويشير الكاتب إلى أنه كان في تعز جماعة تسمى نفسها "حماة الثورة" وتسعى لفصل الجنوب الشافعي عن الشمال الزيدي. باسم المناطق الهادئة، وقد قامت بتوزيع منشورات، وقد وصفهم العمري بالخونة الانفصاليين الذين يخدمون الاستعمار والرجعية.

ثالثاً: وافق المؤتمرون على ضرورة إنشاء مجلس للشورى يمثل جميع فئات الشعب، على أن يشكل من مائة عضو وعضو واحد، ويوزع التمثيل على جميع المحافظات حسب التعداد السكاني[1].

وفي الثاني عشر من أغسطس ١٩٦٦ عاد إلى صنعاء من القاهرة، الرئيس السلال بعد غيبة استمرت عشرة أشهر، بعد أن كان قد اتفق أخيراً على بقائه بمصر بعيداً عن اليمن وتنفيذاً لتوصية مؤتمر جدة[2]. وأخرج "حسن العمري" بعض الدبابات اليمنية لمحاولة منع السلال من الحضور. لكن اللواء طلعت حسن، واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دبابة لا تعود إلى مواقعها خلال ساعتين، وتراجع العمري ووصل السلال[3]، مع جزيلان[4].

وفي منتصف أغسطس ٦٦م عقدت القوى المعارضة للرئيس السلال اجتماعاً وأقروا فيه الآتي:-

التمسك بالوحدة الوطنية والنظام الجمهوري، وتأييد حكومة العمري والمجلس الجمهوري والجيش.

استنكار موقف القوات المصرية بفرض الرئيس السلال على الشعب اليمني، وأن يستمر المجلس الجمهوري والحكومة بمزاولة أعمالهما إلى أن يتم تشكيل مجلس الشورى في مدة لا تزيد عن شهر واحد[5].

وفي مدينة تعز، عقد مؤتمر ضم حوالي (٢٠٠) شيخ من مشايخ اليمن الأسفل إضافة إلى الجمع القادم من صنعاء، وصاغوا وثيقة تعهدوا فيها باستمرار دعم المجلس الجمهوري، وحكومة العمري عن طريق تشكيل جيش قبلي، وإحياء

---

١ نفس المرجع: ص٢٠٣.

٢ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٨٨، انظر: عبد الله الثور، مرجع سابق، ص١٧٥.

٣ أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، ص٢٥٢.

٤ محمد الشهاري: مرجع سابق، ص٢١٠.

٥ نفس المرجع، ص٢١٣.

قرارات مؤتمر خمر. وأعرب المؤتمرون عن الرغبة في استمرار التعاون العسكري المصري في اليمن[1].

عند ذلك قرر الفريق العمري، ورفاقه السفر إلى القاهرة، كما قرر أعضاء المجلس الجمهوري الذهاب معه، وعلم عبد الحكيم عامر، فبعث إليهم برقية قال فيها:

"يبلغ الأرياني أن القاهرة مفتوحة لهم في أي وقت وأنه ليس من صالح اليمن أو صالحهم أن تحدث احتكاكات مبنية على الغضب والعصبية. الحلول يمكن الوصول إليها بالصبر والمثابرة، دون الحاجة إلى التحديات التي لن تفيد أحداً، وأنه يعلم أنهم مشتركون جميعاً في مسئولية الأحداث التي مرت على اليمن خلال أربع سنوات[2]".

ولم يتردد العمري وأعضاء المجلس الجمهوري، حيث توجهوا إلى الحديدة في طريقهم إلى القاهرة، ومعهم حوالي خمسين ضابطاً من ضمنهم، "إبراهيم الحمدي"[3] ولم يستقبلهم في المطار سوى "شمس بدران" رئيس جهاز المخابرات الحربية. وصحبهم إلى مكتبه وأجرى معهم بعض التحقيقات، ثم حولهم إلى السجن الحربي، وتم احتجازهم مدة أربعة عشر شهراً عادوا بعدها إلى اليمن في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧[4].

وفي ٩ سبتمبر ١٩٦٦ بعث العمري باستقالته من رئاسة الوزراء، كما بعث أعضاء المجلس الجمهوري، لا إلى السلال. وإنما إلى أقطاب مؤتمر خمر من المشائخ

---

١ نفس المرجع السابق، ص٢١٤.

٢ نفس المرجع: ص٢١٦.

٣ إبراهيم الحمدي رئيس اليمن في الفترة (١٩٧٤- ١٩٧٧) وهو صاحب رؤية ناضجة في بناء الدولة المركزية في اليمن وصاحب نظرة بالغة التقدير للدور المصري في اليمن .. انظر: أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٤٥٨.

٤ عبد الرحمن البيضاني: مصر وثورة اليمن، القاهرة، دار المعارف ط١، ١٩٩٣، ص١٦٤.
وهناك رواية شاهد حال "العقيد يحي مصلح" وهي رواية مختلفة نوعاً ما، إلاّ إنه يتحدث بإسهاب عن أسلوب التعذيب .. انظر: مركز الدراسات والبحوث اليمني: حصار صنعاء (الكتاب الثاني)، ط١، ١٩٩٢م، ص(٢٣- ٥٣).

وغيرهم الذين كانوا ضمن لجنة المتابعة التي انتخبها مؤتمر خمر، وأحياها مؤتمر الجند من جديد، والتي سميت لجنة التسعة التي كان ضمنها القاضي عبد السلام صبرة الذي حمل بنفسه نص الاستقالة مع عودته السريعة إلى اليمن.

كتب العمري في استقالته: ".. لقد حاولت جاهداً بكل جوارحي أداء الواجب المقدس إلى النهاية، راجياً أن أوفق في خدمتك .. ولهذا قررت أن أتقدم إلى صاحب السلطة الحقيقية وهو أنت أيها الشعب اليمني العظيم بهذه الاستقالة التي لا أريد أن أشرح اسبابها، تاركاً للتاريخ إيفاءها حقها من الشرح"[1].

وفي ١٨ سبتمبر أعلن السلال عن تشكيل وزارة جديدة برئاسته، وتولى عبد الله جزيلان، نائباً لرئيس الوزراء ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة، ومحمد الأهنومي، وزيراً للداخلية، وتشكلت بقية الوزارة من العناصر المؤيدة للسياسة المصرية.[2]

ويرى الباحث، أن الإجراءات التي اتخذت في مصر ضد الوفد اليمني ـ برئاسة الفريق حسن العمري رئيس الوزراء، وأعضاء حكومته، والقادة العسكريين، وأعضاء المجلس الجمهوري ـ من إهانات من مسؤول الاستخبارات العسكرية المصرية "شمس بدران"[3] والذي صحبهم إلى السجن الحربي كانت بتحريض الرئيس السلال. وقد تم احتجازهم لمدة أربعة عشر شهراً. بصرف النظر عن ما

---

١ جريدة "فتاة الجزيرة" ١٩٦٦/٩/٢٢م. نقلاً عن: محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص٢١٩.

٢ سعيد احمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية، مرجع سابق، ص٣٢٢.

٣ يشير: الفريق محمد فوزي في كتابه حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧- ١٩٧٠، بيروت، دار المستقبل العربي، ط٥، ١٩٩٠، ص٣٧: "أن شمس بدران، كان وزيراً للحربية وأضيف إلى اختصاصاته في قرار رقم ١٩٦٦/٣٦٧:

- كاتم أسرار حربية
- إدارة القضاء العسكري
- إدارة المخابرات الحربية
- إدارة الشئون العامة
- إدارة التوجيه المعنوي.

قدمته مصر عبد الناصر، لثورة اليمن، لكن ما أقدمت عليه السياسة المصرية تجاه رموز اليمن وكبار ساستها يعد أمراً غير مقبول.

وقام الرئيس السلال بخطوات دراماتيكية منذ عودته إلى اليمن، حيث أصدر قراراً يقضي بتشكيل محكمة أمن الدولة[1]. ثم رتب سياسة قمعية تجاه رفقاء السلاح الذين أختاروه رئيساً وحملوه على الأكتاف. وعندما أختلفت المصالح، وفرض الصراع نفسه على السلطة، حيث أعلن عن مجموعة إرهابية قامت بإطلاق النار على قصر الرئاسة، ومقر قيادة القوات المصرية في أكتوبر ١٩٦٦. ومن ثم تمكن الرئيس السلال من شرعية اعتقال خصومه المعارضين. وأوقف دفع المرتبات والمساعدات للمشايخ، وبدأت محكمة أمن الدولة العليا البدء بمهامها. وتشير بعض المصادر أنه تم القبض على "محمد الرعيني" وزير الدفاع و "هادي عيسى" نائب وزير الدفاع، بدعوى التآمر ومحاولة اغتيال السلال وقلب نظام الحكم، وتم الحكم عليهما بالإعدام رمياً بالرصاص[2].

وقد كان لإعدام "الرعيني" أثر فعال عند جماهير صنعاء لماله من تاريخ نضالي ضد بيت حميد الدين، ولسيرته الحميدة .. أما هادي عيسى، فقد كان له أعداء كثيرون لسوء تصرفاته أثناء الحرب، وقتله لكثير من الناس الأبرياء بدون وجه حق.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل كانت الإعدامات التي نفذت ضد مراكز القوى المعارضة للرئيس السلال، ضرورية؟ بمعنى آخر هل كانت الإعدامات تصفية حسابات بين السلال والقوى المعارضة، وإثبات وجود زعامته؟. أم أن الذين تم إعدامهم كان لهم دور في ما نسب إليهم في محاولة انقلاب فاشل؟..

حتى اليوم لا توجد وثائق توضح الدور الدرامي الذي صنعه السلال وهل كانت القوات العربية في صنعاء وراء عملية تصفية معارضين لسياسة الدور المصري في اليمن؟.

---

١ عبد الرحمن البيضاني: مصر وثورة اليمن، مرجع سابق، ص١٦٤.

٢ عبد الله الثور: مرجع سابق، ص١٧٧.

ويمكن القول إن أسلوب المحاكمات والإبعاد أسفرت عن تصدع الصف الجمهوري من جديد، وبدأت المعارضة السرية تحيك خيوط مؤامراتها ضد النظام القائم.

وتشير بعض المعلومات أن الرئيس السلال قام بتسريح حوالي مائة من كبار ضباط الجيش اليمني[1]. ويعتقد أن سبب ذلك هو معارضتهم للإجراءات السياسية التي نفذها السلال، وكان الخلاص منهم أمراً يقتضي مصلحته وأنصاره.

كما أصدر السلال قراراً يقضي بتسريح ثلاثة وأربعين ضابطاً في وقت لاحق، وأحال عشرة من كبار العسكريين إلى التقاعد ونقل بعضهم من السلك العسكري إلى السلك المدني[2].

في الجانب الآخر، تشير بعض المعلومات[3] أن خلافاً بين الملكيين، قد اشتعل نتيجة التحول السياسي للملك فيصل تجاههم حيث قدم مساعدات سخية مباشرة لاتحاد القوى الشعبية "القوة الثالثة" وكان زعيمهم "إبراهيم الوزير" والذي جعل من الرياض مقراً لقيادته. وأعلن أن القتال الذي يدور في اليمن إنما يدور بين القوات المصرية واليمنيين "وأنه يعمل على تكوين قيادة مؤقتة لا جمهورية ولا ملكية وإنما قيادة، لدولة إسلامية، وأيد الملك فيصل أفكاره تلك. وفي تلك الفترة وافق الإمام البدر، في المنفى على تشكيل مجلس إمامة مكون من عشرة برئاسته وأن تصبح الإمامة دستورية، وبرز محمد بن الحسين، كنائب للإمام المخلوع. إلاّ أن الملك فيصل كان يرى أن القوة الثالثة ستكون القوة التي ستتمكن من قيادة اليمن مستقبلاً.

وفي أكتوبر ١٩٦٦ عقد بين القيادات الملكية والقوة الثالثة، ومندوبين عن اتحاد الجنوب العربي من السلاطين، والأمراء، وحزب الرابطة، واشترك ممثلون

---

١ جريدة النهار - البيروتية - (١٩٦٦/١٠/٨).

٢ الأهرام (١٩٦٦/٨/١٣).

٣ سعيد أحمد الجناحي: مرجع سابق، ص٣٢٢: (ويعتبر سعيد الجناحي، شاهد حال على الواقع اليمني في فترة الستينات والسبعينيات، وحتى اليوم لما له من نشاط سياسي في إطار الحزب الاشتراكي .. ولا يؤخذ برأيه كحقائق في كثير من الحالات، لانحيازه السياسي .. إلاّ ما وافق وجهة نظر آخرين مشاركين له في الرأي).

سعوديون لتشكيل جبهة ضد المصريين[1]. إلاّ أن القوات الجوية المصرية قامت بهجوم مفاجئ على جيزان أدى إلى خسائر فادحة.

وتفاقم النزاع في اليمن من جديد، وسعت دولة الكويت، لإيجاد حلول مناسبة في السابع عشر من أغسطس عام ١٩٦٦، وتم عقد اللقاء في العاصمة الكويتية، حضره كل من وزير خارجية الكويت وممثلي السعودية، والجمهورية العربية المتحدة في الكويت .. استمر الاجتماع ثلاثة أيام، وتم الاتفاق في التاسع عشر من أغسطس على خطة سلام تقوم على أساس مقترحات قدمتها حكومة الكويت[2]. وهي مقترحات قدمت إلى كل من مصر والسعودية بغرض مناقشتها والموافقة عليها وتتضمن الآتي:

أولاً: تكوين حكومة انتقالية من الجمهوريين والملكيين، بأغلبية جمهورية، مع استبعاد أعضاء أسرة حميد الدين، تحكم البلاد في فترة انتقالية، مدتها تسعة أشهر، تسمى اليمن خلالها "بدولة اليمن"[3].

ثانياً: تسحب القوات المصرية خلال الفترة الانتقالية وتحل محلها قوات عربية مشتركة تظل موجودة لتشرف على إجراء الاستفتاء الشعبي[4]. بشأن مستقبل الحكم في اليمن[5].

وأعلن الرئيس السلال، رفضه لفكرة إحلال قوات عربية مشتركة محل القوات المصرية. والملاحظ أن المقترح الكويتي حاول أن يخضع الجانبين المتنازعين لسياسة توفيقية تقوم على اشتراك الجمهوريين والملكيين بأغلبية جمهورية في تكوين حكومة انتقالية مع استبعاد بيت حميد الدين، وقد وافق الجانب المصري بشرط استبعاد أسرة حميد الدين، والأخذ برأي الأغلبية في استفتاء عام مباشر

---

١ نفس المرجع السابق، ص٣٢٢.

٢ بطرس بطرس غالي: مرجع سابق، ص١٢٤.

٣ خديجة أحمد الهيصمي: مرجع سابق، ص٢٢٠.

٤ إدجار أو بالانس: مرجع سابق، ص٢٧٢.

٥ بطرس غالي: نفس المرجع السابق، ص١٢٤.

حول نظام الحكم الذي يريده الشعب. كما وافقت مصر على الاستفتاء خلال الفترة الانتقالية، تحت اسم الدولة اليمنية وقبلت سحب قواتها بعد تسعة أشهر[1].

وقبلت الحكومة السعودية إبعاد أسرة بيت حميد الدين، عن حدود المملكة السعودية. وطرأ خلاف حول مسألة الانسحاب والإبعاد، حيث أصر الجانب المصري، على استبعاد بيت حميد الدين نهائياً في المرحلة الانتقالية وما بعدها، بعد سحب نصف قواتها .. بينما رأى الجانب السعودي إن استبعاد بيت حميد الدين، يتم بعد الجلاء النهائي للقوات المصرية من اليمن.

وفهم المصريون أن إصرار السعودية على سحب قواتهم بأكملها من اليمن شكل فرصه سانحة لها لتتمكن من التدخل في الشؤون السياسية اليمنية وإجهاض الثورة، ومن ثم يكون على مصر أن تقبل الأمر الواقع. وبذلك أنهي اتفاق الكويت[2].

ويعود سبب الإنهيار إلى مسألة استراتيجية لم تستوعبها الأطراف اليمنية المعنية بسيادة اليمن وسيادة الشعب على أرضه بإعتباره صاحب الرأي الأول والأخير، وأدى تجاهل الجمهوريين والقوى المعارضة لهم إلى فشل اتفاقية الكويت.

وفي السابع والعشرين من سبتمبر، أكد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر في تصريح له من صنعاء إن اتفاقية الكويت لا تزال سارية المفعول، إلاّ أن مصر ملتزمة بالدفاع عن الجمهورية اليمنية[3].

وفي الثاني من نوفمبر رفض عبد الله جزيلان ـ نائب رئيس الوزراء ـ اتفاقية الكويت مصرحاً بأنه من المستحيل تنفيذ إرسال قوات عربية مشتركة لتحل محل القوات المصرية. وأوضح بأن اليمن لا يمكن أن تتخلى عن ميثاق الدفاع المشترك مع

---

١ خديجة الهيصمي: ص٢٢٠.

٢ عبدالرحيم عبدالرحمن السبلاني: دفاع الأسود عن أرض الجدود، القاهرة، دار التوفيقية بالأزهر، ١٩٨٠، ص١٨٣.

٣ بطرس بطرس غالي مرجع سابق: ص١٢٤.

مصر[1]. ولهذا انتهت اتفاقية الكويت.

لقد كانت سياسة النفس الطويل التي أعلن عنها عبد الناصر، في مارس ١٩٦٦م مرتبطة بالهجوم الملكي الذي بدأ في النصف الأول من عام ١٩٦٥، وكان الهدف منها احتمال بقاء القوات المصرية في اليمن لفترة أطول. من خلال تخفيض عدد القوات المصرية في اليمن إلى أقل حجم ممكن. ويرتبط ذلك بتجميعها في مراكز قوية تمكنها من تفادي الآثار الضارة لحرب العصابات القبلية، وفي نفس الوقت توفر لها القدرة على توجيه ضربات مؤثرة ضد الأهداف الملكية. ويتحمل الجيش اليمني والقبائل المناصرة للنظام الجمهوري حماية المواقع التي تخليها القوات المصرية. وتعد استراتيجية النفس الطويل وسيلة ردع للعمليات الملكية والحيلولة دون وقوعها. وبالتالي تعتبر تهديداً للسياسة السعودية لأية هجمات تأتى من وراء الحدود سوف تقابل بضرب القواعد السعودية في جيزان ونجران[2].

وبالفعل فقد تمت تحركات واسعة للقوات المصرية خلال شهري مارس وأبريل إلى مواقعها الجديدة[3] في الوقت نفسه بدأت وحدات من القوات المصرية المرابطة في اليمن بالعودة إلى مصر[4].

إلاّ أنه في أواخر ١٩٦٦م، تصاعد القتال من جديد واستلزم الأمر إعادة وحدات عسكرية جديدة إلى اليمن[5].

وفي الثاني عشر من ديسمبر ١٩٦٦م وصل سعود إلى مصر. وقد أستقبله عبدالناصر في العشرين من ديسمبر ولم يعط للملك السابق "سعود" الفرصة بالحديث إلاّ في النصف الأخير من مارس ١٩٦٧، حيث وجه من "صوت العرب،

---

١ نفس المرجع: ص٢٧٢.

٢ أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٤٣٧.

٣ نفس المرجع، ص٤٣٨.

٤ نفس المرجع، ص٤٣٨.

٥ تشير جريدة الأهرام: (١٩٦٦/٦/٣٠) إلى انسحاب حوالي (١٦ ألف) جندي عائد من اليمن.

كلمة إلى الشعب السعودي تحدث فيها عن الدور السعودي بالتعاون مع الاستعمار والاستمرار في حرب اليمن.

وطالب بتصريحه الذي أدلى به الدعوة إلى استقرار الجمهورية العربية اليمنية. كما طالب بتوجيه ما خصص للحرب ليكون لتنمية السعودية[1].

خلاصة القول: إن المملكة العربية السعودية، قد حققت قدراً كبيراً من النجاح. من خلال احتواء معظم المناوئين للنظام الجمهوري، والمعارضة للتدخل العسكري المصري. وكان أول عمل قامت به الحكومة السعودية، هو جلب المرتزقة الأوروبيين كما أشار إلى ذلك " قائد جماعة المرتزقة (ديفيد سمايلي ـ في مذكراته[2]" إلى أن أحمد محمد الشامي ـ وزير خارجية الحكومة الملكية في المنفى ـ قد قام بتجنيد بعض المرتزقة في فرنسا بمساعدة "الكولنيل ـ روجر فالك" الذي أنشأ مكتباً في باريس لهذا الغرض. وكان أفراد هذه المجموعة من المحترفين الأقوياء، الذي عملوا في الهند الصينية والجزائر والكونغو. وكان "جيم جونسون" يقوم في لندن بتجنيد ضباط، وصف ضباط سابقين في الجيش البريطاني، وكان أغلبهم من القوات الخاصة، ويتم إرسالهم إلى عدن، ومنها إلى بيحان.

كما أشار "سمايلي[3]" أيضاً إلى تكوين جبهة معارضة للرئيس السلال والمصريين .. وكان كمال أدهم ـ صديق السادات ـ رئيس أجهزة الاستخبارات السعودية وراء فكرة تكوين قوة ثالثة مجابهة للقوات المصرية. وجرت مناقشات بين أطراف ملكية وجمهوريين منشقين لتكوين تلك الجبهة.

كانت القوة الثالثة تكون تكتلاً جبهوياً سياسياً، يدعم الرؤى السعودية في مسألة المستقبل السياسي لليمن، ومن خلالها تم عقد مؤتمرات شعبية في الداخل وفي الخارج، وأبرزها مؤتمر الطائف، الذي عقد في السعودية تحت رعاية فيصل .. وفي

---

١ نفس المرجع، ص٤٤٦.

٢ ديفيد سمايلي: مهمة في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص٧٥.

٣ نفس المرجع السابق، ص١١٨.

الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٦٥م تم لقاء قمة بين كل من الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر، في "جدة" واتفقا على خطوط عريضة، منها إجراء استفتاء شعبي، يحدد شكل النظام السياسي لليمن. إلا أن حكومة صنعاء، رفضت هذه المقترحات واعتبرت ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية، والنظام الجمهوري، نظام معترف به عربياً ودولياً، ولا يحتاج إلى النزول عند رأي مجموعة قليلة من القبائل الذين أغراهم بريق الذهب السعودي. وتبع ذلك مؤتمرات قبلية تعزز موقف الخطاب السعودي، في تصور الدولة الإسلامية المفترض قيامها في اليمن.

لذلك، ما أن حل عام ١٩٦٧ حتى حلت معه متغيرات سياسية كثيرة في الساحة العربية والإقليمية واليمن بوجه خاص. وكان للنظام السعودي موقف من هذه المتغيرات اليمنية .. وهو ما سيتضح من خلال الفصل القادم.

obeikandl.com